J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (9): 1419-1449, 2014

ECONOMIC RETURNS FOR THE APPLICATION OF THE GATT TO THE EGYPTIAN FOREIGN TRADE

Saleh, M.A. A.A.
Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

المردود الاقتصادي لتطبيق اتفاقية الجات علي التجارة الخارجية المصرية

محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخص

تسعي معظم الدول إلي زيادة كفاءة تجارتها الخارجية بالدخول ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية وابرام العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الجات وتشير تلك الاتفاقية من المنظور الاقتصادي إلي أنها اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية وغيرها.

وتمثلت مشكلة البحث في انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية بالرغم من محاولات مصر لزيادة تلك الكفاءة وانضمامها إلي التكتلات الاقتصادية العالمية والمتغيرات الدولية المعاصرة كاتفاقية الجات ولذلك هدف البحث إلي قياس المردود الاقتصادي لتطبيق اتفاقية الجات علي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢) للحكم علي الكفاءة الاقتصادية لتلك التجارة من خلال دراسة بعض المتغيرات والمقاييس المتعلقة بتلك الكفاءة خلال نفس الفترة المذكورة، ووضع بعض السيناريوهات المقترحة للنهوض بها، معتمدا علي الطريقتين الاستقرائية والاحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية، كما تم الاستعانة بتطبيق اختبار Chow Test للتعرف علي آثار التغيرات الهيكلية لتطبيق اتفاقية الجات خلال نفس الفترة المذكورة علي كل من التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية.

وتبين من خلال هذا البحث زيادة متوسط كل من الصادرات الكلية والزراعية والغذائية، وكذلك الواردات الكلية والزراعية والغذائية، والناتج المحلي الإجمالي بنحو 923.34%، 368.13%، 758.38%، 150.55%، 193.10%، 420.10%، 787.06% علي الترتيب بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

كما تم التوصل إلي زيادة متوسط العجز بقيمة الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي بنحو 48.20%، 156.02%، 382.52% علي الترتيب، وزيادة قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية بنحو 231.47%، 219.15%، 450.85% علي الترتيب، وترجع الزيادة في حجم تلك التجارة إلي زيادة قيمة الواردات بمعدل أكبر من قيمة الصادرات، وذلك بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

كما توصل البحث أيضا إلي تناقص كل من متوسط درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية، وكذلك الميل المتوسط للصادرات الكلية والزراعية والغذائية، والميل المتوسط للواردات الكلية والزراعية والغذائية، وكذلك متوسط درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي علي العالم الخارجي سواء الكلي أو الزراعي أو الغذائي بنحو 39.13%، 12.17%، 11.45%، 23.21%، 58.77%، 29.35%، 74.10%، 69.48%، 54.15%، 69.43%، 67.95%، 51.69% علي الترتيب خلال فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، مما يشير إلي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية بعد تطبيق تلك الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

وتبين تزايد متوسط معدل التغطية الكلي والزراعي بنحو 196.54%، 35.64%، علي الترتيب، في حين تبين تناقص متوسط معدل التغطية الغذائي بنحو 26.03% خلال فترة ما بعد تطبيق الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، مما يشير أيضا إلي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية بعد تطبيق تلك الاتفاقية.

وتبين تزايد الميل الحدي لكل من الصادرات الكلية والغذائية وكذلك الواردات الغذائية بنحو 56.88%، 23.38%، 5.35% علي الترتيب، وتناقص الميل الحدي للصادرات الزراعية وكذلك الواردات الكلية والزراعية بنحو 27.04%، 74.42%، 92.80% علي الترتيب خلال فترة ما بعد تطبيق الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها

وأخيرا تبين تناقص متوسط معدل النفاذ الكلي والغذائي للأسواق بنحو 98.57%، 23.08% علي الترتيب، وتزايد متوسط معدل النفاذ الزراعي للأسواق بنحو 1723.26%مما يشير إلي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الكلية والغذائية علي وجه الخصوص.

وقد تم وضع مجموعة من السيناريوهات المقترحة للنهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية في ظل مجموعة من الافتراضات وتم التوصل إلي أنه يمكن انتهاج السيناريو الثاني خلال الفترة الزمنية القصيرة الحالية باتباع سياسة الحد من الواردات وفي ظل عدم القدرة علي زيادة الإنتاج خلال تلك الفترة، واتباع السيناريو الثالث خلال الفترة الزمنية الطويلة والذي يتضمن تحقيقه زيادة مستوي الصادرات عن طريق زيادة وتحسين الإنتاج وانخفاض مستوي الواردات.

المقدمـــة

تمثل التجارة الخارجية للسلع والخدمات والأصول واحدا من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات العالم المختلفة، ولتحقيق أقصي استفادة من تلك التجارة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية سعت معظم الدول إلي الدخول ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية وابرام العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الجات وذلك لتحقيق المكاسب الاقتصادية باعتبارها اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية وغيرها وذلك للعودة إلي سياسات حرية تلك التجارة من منطلق أنها محرك النمو، وتتيح هذه الاتفاقية حرية المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتبادل التجاري وبالتالي تعميق استخدام المدخل التفاوضي في بعض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

ومن هنا أصبح التوجه للتصدير استراتيجية حتمية للتنمية الإقتصادية في مصر وتتطلب هذه الإستراتيجية التعامل مع أسواق واسعة لديها القدرة علي إستيعاب الواردات من ناحية، وتطوير أداء المشروعات الإنتاجية بإنشاء طاقات إنتاجية جديدة تعمل علي إيجاد فرص تشغيل قوي عاملة إضافية، لتعديل وتوفيق أوضاع التجارة الخارجية.

ولذلك أولت مصر إهتماما كبيرا ببرامج الإصلاح الاقتصادي المصري، ونهجت حزمة من السياسات هدفت في مجملها إلي التكيف والتصحيح الهيكلي لقطاعات الاقتصاد القومي بصفة عامة، وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة للسيطرة علي عجز ميزان المدفوعات كما اهتمت أيضا بتشجيع التصدير عن طريق تدعيم القطاع الخاص والأفراد الذين يعملون في هذا المجال لتهيئة المناخ المناسب للإنتاج بأسعار تنافسية في السوق العالمي، وذلك إيمانا بأن التعاون الكامل بين الحكومة والمصدرين هو العامل الرئيسي لاستقرار الأحوال الاقتصادية للبلاد.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية بالرغم من توقيع مصر علي اتفاقية الجات وهو ما يوضحه العجز الواضح في الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي حيث قدر بحوالي 255، 38، 70 مليار جنيه علي الترتيب خلال عام ٢٠١٢ ، وانخفاض مساهمة قيمة الصادرات الزراعية والغذائية حيث لم تمثل إلا حوالي 8.5%، 8% علي الترتيب من إجمالي قيمة الصادرات الكلية خلال نفس العام، في حين مثلت قيمة الواردات الزراعية والغذائية حوال 12%، 19% علي الترتيب من إجمالي قيمة الواردات الكلية خلال نفس العام، كما لم تستطع مصر خلال نفس العام من تغطية وارداتها من خلال صادراتها الكلية والزراعية والغذائية إلا بحوالي 41%، 29%، 17% علي الترتيب، مما يدل علي زيادة مدفوعات الواردات عن حصيلة الصادرات، كما قدر معدل النفاذ للأسواق الخارجية الكلي والزراعي بنحو (0.16)، (0.24)، 0.08 مما يشير إلي أن النفاذ للاسواق كان لصالح الواردات مقارنة بالصادرات، الأمر الذي يقتضي ضرورة مواجهة هذه المنافسة ومعرفة طرق ووسائل النهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية في ظل الاتفاقيات الدولية المعاصرة واختراق التكتلات الاقتصادية بسلع ذات جودة عالية وتكاليف منخفضة تستطيع أن تنافس نظيرتها في الأسواق الدولية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي قياس المردود الاقتصادي لتطبيق اتفاقية الجات علي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترتين (١٩٨٠-١٩٩٤) وهي فترة ما قبل الجات، (١٩٩٥-٢٠١٢) وهي فترة ما بعد الجات وذلك للحكم علي الكفاءة الاقتصادية لتلك التجارة من خلال دراسة بعض المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بدراسة

الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، ثم وضع مجموعة من السيناريوهات المقترحة للنهوض بتلك الكفاءة الاقتصادية.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

تحقيقا لهدف البحث تم الاعتماد علي الطريقتين الاستقرائية والاحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار افضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها للتجارة الخارجية المصرية بناءا علي الأسس الاقتصادية المختلفة وذلك خلال فترة الدراسة.

كما تم الاستعانة بتطبيق اختبار Chow Test للتعرف علي آثار التغيرات الهيكلية Structural Change لتطبيق اتفاقية الجات خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢) علي التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية حيث تم تقسيم تلك الفترة إلي فترتين، الأولي فترة ما قبل الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية فترة ما بعد الجات (١٩٩٥-٢٠١٢)، كما تم حساب قيمة F المحسوبة طبقا لاختبار Chow Test كالتالي:

$$F-Test=\frac{SSE-(SSE_1+SSE_2)}{K}\div\frac{(SSE_1+SSE_2)}{T-2K}\approx F_{[K,(T-2K)]}$$

SSE_1 = مجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي للخطأ لمعادلة فترة ما قبل الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)

SSE_2 = مجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي للخطأ لمعادلة فترة ما بعد الجات (١٩٩٥-٢٠١٢)

SSE = مجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي للخطأ لمعادلة الفترة بأكملها (١٩٨٠- ٢٠١٢)

K = عدد المشاهدات. T = عدد معالم الدالة.

واعتمد البحث علي البيانات الإحصائية المنشورة بمطبوعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة الأغذية والزراعة **(FAO)**، بجانب اعتماد البحث في إطاره النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

النتائج البحثية ومناقشتـها

أولا: المتغيرات المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترتين ما قبل الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، وما بعد الجات (١٩٩٥-٢٠١٢)

١- الصادرات الكلية.

بدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الصادرات الكلية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 125.25 للمتغير السابق عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية علي المتغير السابق تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 2498.46 مليون جنيه عام ١٩٨٠، وحد أقصي 11774.20 مليون جنيه عام ١٩٩٤، بنسبة زيادة 371.26% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وبالنسبة للفترة الثانية، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 11713.35 مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصي 188351 مليون جنيه عام ٢٠١١، بنسبة زيادة 1508% بالنسبة لعام ١٩٩٥،.وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال فترتي الدراسة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية، التكعيبية خلال فترتي الدراسة علي الترتيب، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي ٦٨٢ مليون جنيه، 13376.88 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 10.11%، 19.38% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 6745.35 مليون جنيه، 69027.67 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 90%، ٩٩% علي الترتيب من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٠%، ١%، علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي المتغير السابق، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط الصادرات الكلية تزايدت بنحو 62282.32 مليون جنيه بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو

مايمثل نحو 923.34%، كما تبين أن ذلك المتغير كان أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيقها مما يعني أنها أقل تجانسا خلال فترة ما بعد تطبيقها أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٢- الصادرات الزراعية.

بدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الصادرات الزراعية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 35.51 للمتغير السابق عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية علي المتغير السابق تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 555.39 مليون جنيه عام ١٩٨٠، وحد أقصي 4081.22 مليون جنيه عام ١٩٩٠، بنسبة زيادة 634.84% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وبالنسبة للفترة الثانية، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 1508.24مليون جنيه عام ١٩٩٧، وحد أقصي 16394 مليون جنيه عام ٢٠١١، بنسبة زيادة 986.96% بالنسبة لعام ١٩٩٧.

وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال فترتي الدراسة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية، والتربيعية خلال فترتي الدراسة علي الترتيب، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 93.42 مليون جنيه، 832.32 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 7.03%، 13.37% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 1329.38 مليون جنيه، 6223.24 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٤٧%، ٩٥% علي الترتيب من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٥٣%، ٥% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي المتغير السابق، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط هذا المتغير تزايد بنحو 4893.86 مليون جنيه، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 368.13%، كما تبين أن ذلك المتغير كان أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيقها مما يعني أنها أقل تجانسا خلال فترة ما بعد تطبيقها أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٣- الصادرات الغذائية

بدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الصادرات الغذائية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 105.50 للمتغير السابق عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية علي المتغير السابق تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 173.51 مليون جنيه عام ١٩٨٠، وحد أقصي 998.66 مليون جنيه عام ١٩٩٢، بنسبة زيادة 475.56% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وبالنسبة للفترة الثانية، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 915.59 مليون جنيه عام ١٩٩٧، وحد أقصي 14326.68 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 1464.75% بالنسبة لعام ١٩٩٧.

وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال فترتي الدراسة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية، والتربيعية خلال فترتي الدراسة علي الترتيب، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 64.04 مليون جنيه، 734.02 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 11.47%، 15.31% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 558.38 مليون جنيه، 4793.03 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٣%، ٩٨% علي الترتيب من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٧%، ٢% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي المتغير السابق، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط هذا المتغير تزايد بنحو 4234.65 مليون جنيه، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 758.38%، كما تبين أن ذلك المتغير كان أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيقها مما يعني أنها أقل تجانسا خلال فترة ما بعد تطبيقها أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٤- الواردات الكلية.

بدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الواردات الكلية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 35.75 للمتغير السابق عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية علي المتغير السابق تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 19437.50 مليون جنيه عام ١٩٨٩، وحد أقصي 19271.48 مليون جنيه عام ١٩٨٥، بنسبة انخفاض 87.73% بالنسبة لعام ١٩٨٥، وبالنسبة للفترة الثانية، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 40030 مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصي 433698 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 983.43% بالنسبة لعام ١٩٩٥.

وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال فترتي الدراسة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية، والتربيعية خلال فترتي الدراسة علي الترتيب، حيث تبين تناقص ذلك المتغير خلال الفترة الأولي بمعدل سنوي 8091.41 مليون جنيه، تمثل نحو 14.03% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 57673.61 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٦٨% من قيم هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣٢% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، في حين حيث تبين تزايد ذلك المتغير خلال الفترة الثانية بمعدل سنوي 19904.07 مليون جنيه، تمثل نحو 13.77% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 144502.31 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٨% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي المتغير السابق، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط الواردات الكلية تزايدت بنحو 86828.7 مليون جنيه بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 150.55%، كما تبين أن ذلك المتغير كان أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيقها مما يعني أنها أقل تجانسا خلال فترة ما بعد تطبيقها أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٥- الواردات الزراعية.

بدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الواردات الزراعية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 66.81 للمتغير السابق عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية علي المتغير السابق تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 3344.66 مليون جنيه عام ١٩٨١، وحد أقصي 19271.48 مليون جنيه عام ١٩٨٠، بنسبة انخفاض 82.64% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وبالنسبة للفترة الثانية، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 11472.60 مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصي 52655 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 358.26% بالنسبة لعام ١٩٩٥.

وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال فترتي الدراسة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية، والتربيعية خلال فترتي الدراسة علي الترتيب، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 50453.38 مليون جنيه، 1993.19 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 663.47%، 8.94% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 7604.52 مليون جنيه، 22288.87 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٢%، ٩٧% علي الترتيب من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٨%، ٣% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي المتغير السابق، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط هذا المتغير تزايد بنحو 14684.35 مليون جنيه، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 193.10%، كما تبين أن ذلك المتغير كان أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيقها مما يعني أنها أقل تجانسا خلال فترة ما بعد تطبيقها أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٦- الواردات الغذائية

بدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الواردات الغذائية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 43.08 للمتغير السابق عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية علي المتغير السابق تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 2475.09 مليون جنيه عام ١٩٨٠، وحد أقصي 9800.67 مليون جنيه عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة 295.97% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وبالنسبة للفترة الثانية، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 9225.41 مليون جنيه عام ١٩٩٨، وحد أقصي 84265.35 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 813.40% بالنسبة لعام ١٩٩٨.

وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال فترتي الدراسة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية، والتربيعية خلال فترتي الدراسة علي الترتيب، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 364 مليون جنيه، 3497.59 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 6.52%، 12.04% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 5584.16 مليون جنيه، 29044.24 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٧٥%، ٩٤% علي الترتيب من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢٥%، ٦% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي المتغير السابق، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط هذا المتغير تزايد بنحو 23459.88 مليون جنيه، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 420.10%، كما تبين أن ذلك المتغير كان أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيقها مما يعني أنها أقل تجانسا خلال فترة ما بعد تطبيقها أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٧- الناتج المحلي الإجمالي

بدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الناتج المحلي الإجمالي، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 14.50 للمتغير السابق عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية علي المتغير السابق تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 16495 مليون جنيه عام ١٩٨٠، وحد أقصي 162967 مليون جنيه عام ١٩٩٤، بنسبة زيادة 887.98% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وبالنسبة للفترة الثانية، تبين أن قيمة ذلك المتغير تراوحت بين حد أدني 191010.41 مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصي 1542200 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 707.39% بالنسبة لعام ١٩٩٥.

وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال فترتي الدراسة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية خلال فترتي الدراسة علي الترتيب، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 10429.71 مليون جنيه، 69935.75 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 15.46%، 11.68% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 67474.67 مليون جنيه، 598539.85 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٩%، ٩٩% علي الترتيب من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١%، ١% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي المتغير السابق، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط هذا المتغير تزايد بنحو 531065.18 مليون جنيه، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 787.06%، كما تبين أن ذلك المتغير كان أقل تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيقها مما يعني أنها أكثر تجانسا خلال فترة ما بعد تطبيقها أي أكثر استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

ثانيا: قياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترتين ما قبل الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، وما بعد الجات (١٩٩٥-٢٠١٢)

١- الميزان التجاري القيمي

يعبر هذا المؤشر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات فإذا كان الناتج موجبا دل ذلك علي زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات مما يعطي مؤشرا لارتفاع الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية والعكس صحيح.

وبدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 23.59، 32.12، 34.97 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن قيمة الميزان التجاري الكلي تراوحت بين حد أدني 12527.74 مليون جنيه عام ١٩٨٩، وحد أقصي 152482.42 مليون جنيه عام ١٩٨٥، بنسبة انخفاض 91.78% بالنسبة لعام ١٩٨٥، كما تبين أن قيمة الميزان التجاري الزراعي تراوحت بين حد أدني 2663.40 مليون جنيه عام ١٩٨١، وحد أقصي 18716.09 مليون جنيه عام ١٩٨٠، بنسبة انخفاض 85.77% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وأخير تبين أن قيمة الميزان التجاري الغذائي تراوحت بين حد أدني 2301.58 مليون جنيه عام ١٩٨٠، وحد أقصي 8977.08 مليون جنيه عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة 290.04% بالنسبة لعام ١٩٨٠.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة هي الصورة الخطية لكل المتغيرات السابقة، حيث تبين تناقص العجز لقيمة الميزان التجاري الكلي بمعدل سنوي 8773.4 مليون جنيه تمثل نحو 17.23% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 50928.26 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٧١% من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢٩% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، في حين تبين تزايد كل من قيمة الميزان التجاري الزراعي والغذائي بمعدل سنوي 359.96 مليون جنيه، 299.96 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 5.74%، 5.97% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 6275.14 مليون جنيه، 5025.98 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٨%، ٧٠% علي الترتيب من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٢%، ٣٠% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن قيمة الميزان التجاري الكلي تراوحت بين حد أدني 28258.61 مليون جنيه عام ٢٠٠٣، وحد أقصي 255186 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 803.04% بالنسبة لعام ٢٠٠٣، كما تبين أن قيمة الميزان التجاري الزراعي تراوحت بين حد أدني 9647.91 مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصي 37491 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 288.59% بالنسبة لعام ١٩٩٥، وأخير تبين أن قيمة الميزان التجاري الغذائي تراوحت بين حد أدني 7958.59 مليون جنيه عام ١٩٩٨، وحد أقصي 69938.67 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 778.78% بالنسبة لعام ١٩٩٨.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة هي الصورة التربيعية لكل المتغيرات السابقة، حيث تبين تزايد كل من قيمة الميزان التجاري الكلي والزراعي بمعدل سنوي 8882.66 مليون جنيه، 1161.06 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 1.77%، 7.23% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 75474.65 مليون جنيه، 16065.63 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٦%، ٩١% علي الترتيب من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٤%، ٩% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، في حين تبين تناقص الميزان التجاري الغذائي بمعدل سنوي 2763.57 مليون جنيه تمثل نحو 11.40% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 24251.21 مليون جنيه وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٢% من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٨% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط العجز بقيمة الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي قد تزايدت بنحو 24546.39 مليون جنيه، 9790.49 مليون جنيه، 19225.23 مليون جنيه علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 48.20%، 156.02%، 382.52% علي الترتيب، كما تبين أن قيمة كل من الميزان التجاري الكلي والزراعي كانت أقل تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيق تلك الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها مما يعني استقرار معدلات الزيادة في العجز بعد تطبيق تلك الاتفاقية، في حين تبين أن قيمة الميزان التجاري الغذائي كانت أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها مما يعني عدم استقرار معدلات الزيادة في عجز الميزان التجاري الغذائي بعد تطبيقها، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية المصرية وخصوصا الغذائية منها بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٢- حجم التجارة الخارجية

يعبر هذا المؤشر عن إجمالي كل من قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وبدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 51.30، 89.79، 51.51 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية تراوحت بين حد أدني 25758.71 مليون جنيه عام ١٩٨٨، وحد أقصي 164293.58 مليون جنيه عام ١٩٨٥، بنسبة انخفاض 84.32% بالنسبة لعام ١٩٨٥، كما تبين أن قيمة حجم التجارة الزراعية تراوحت بين حد أدني 4025.92 مليون جنيه عام ١٩٨١، وحد أقصي 19826.87 مليون جنيه عام ١٩٨٠، بنسبة انخفاض 79.69% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وأخير تبين أن قيمة حجم التجارة الخارجية الغذائية تراوحت بين حد أدني 2648.60 مليون جنيه عام ١٩٨٠، وحد أقصي 10624.26 مليون جنيه عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة 301.13% بالنسبة لعام ١٩٨٠.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة حجم التجارة الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة هي الصورة الخطية لكل المتغيرات السابقة، حيث تبين تزايد تلك المتغيرات السابقة بمعدل سنوي 7409.42 مليون جنيه، 546.8 مليون جنيه، 428.03 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 11.50%، 6.12%، 6.97% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 64418.96 مليون جنيه، 8933.90 مليون جنيه، 6142.74 مليون جنيه علي الترتيب وقد تأكدت معنوية تلك القيم إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٦٥%، ٨٦%، ٧٩% علي الترتيب من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣٥%، ١٤%، ٢١% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن قيمة حجم التجارة الكلية الخارجية تراوحت بين حد أدني 51743.34 مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصي ٦١٢٢١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 1083.17% بالنسبة لعام ١٩٩٥، كما تبين أن قيمة حجم التجارة الخارجية الزراعية تراوحت بين حد أدني 13230.46 مليون جنيه عام ١٩٩٧، وحد أقصي ٦٧٨١٩ مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 421.60% بالنسبة لعام ١٩٩٧، وأخير تبين أن قيمة حجم التجارة الخارجية الغذائية تراوحت بين حد أدني 10384.14 مليون جنيه عام ١٩٩٧، وحد أقصي 98592.03 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة 849.45% بالنسبة لعام ١٩٩٧.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة هي الصورة التربيعية لكل المتغيرات السابقة، حيث تبين تزايد كل المتغيرات السابقة بمعدل سنوي 30925.48 مليون جنيه، 2825.51 مليون جنيه، 4231.61 مليون جنيه علي الترتيب، تمثل نحو 14.48%، 9.91%، 12.51% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 213529.98 مليون جنيه، 28512.11 مليون جنيه، 33837.27 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية تلك القيم إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٩%، ٩٨%، ٩٦% علي الترتيب من قيم هذا التزايد

تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١%، ٢%، ٤% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط كل من قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية قد تزايدت بنحو 149111.02 مليون جنيه، 19578.21 مليون جنيه، 27694.53 مليون جنيه علي الترتيب ، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 231.47%، 219.15%، 450.85% علي الترتيب، وترجع الزيادة في قيمة حجم التجارة الخارجية إلي زيادة قيمة الواردات بمعدل أكبر من قيمة الصادرات، كما تبين أن قيمة كل من حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية كانت أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، مما يعني أنها أقل تجانسا بعد تطبيق تلك الاتفاقية أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية المصرية بعد تطبيق تلك الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٣- درجة المشاركة الاقتصادية

يعبر هذا المؤشر عن مدي اسهام ومشاركة الدولة في التجارة الخارجية، ويتم الحصول عليه بقسمة الفرق المطلق بين قيم الصادرات والواردات (الميزان التجاري) علي قيمة حجم التجارة الخارجية المصرية ككل، ويتراوح قيمة هذا المعيار ما بين صفر في حالة توازن الميزان التجاري للدولة، ١٠٠% ما إذا كانت الدولة مصدرا أو مستوردا صافيا.

وبدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 60.75، 25.03، 17.43 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الكلية تراوحت بين حد أدني 36.48% عام ١٩٩١، وحد أقصي 94.33% عام ١٩٨٤، بنسبة انخفاض 61.33% بالنسبة لعام ١٩٨٤، كما تبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الزراعية تراوحت بين حد أدني 36.79% عام ١٩٩٠، وحد أقصي 94.40% عام ١٩٨٠، بنسبة انخفاض 61.03% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وأخير تبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية تراوحت بين حد أدني 73.33% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 87.44% عام ١٩٨٥، بنسبة انخفاض 16.14% بالنسبة لعام ١٩٨٥.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لكل المتغيرات السابقة هي الصورة التربيعية، والخطية، والخطية علي الترتيب، حيث تبين تناقص درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والغذائية بمعدل سنوي 5.08%، 0.89% علي الترتيب تمثل نحو 8.03%، 1.08% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 63.30%، 82.53% علي الترتيب وقد تأكدت معنوية هاتين النسبتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٠%، ٧٧% علي الترتيب من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٠%، ٢٣% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، في حين تبين تزايد درجة المشاركة الاقتصادية الزراعية بمعدل سنوي 0.11% تمثل نحو 0.16% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 67.68%، هذا ولم تتأكد معنوية تلك النسبة إحصائيا.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الكلية تراوحت بين حد أدني 20.08% عام ٢٠٠٦، وحد أقصي 59.89% عام ١٩٩٦، بنسبة انخفاض 66.47% بالنسبة لعام ١٩٩٦، كما تبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الزراعية تراوحت بين حد أدني 37.32% عام ٢٠٠٩، وحد أقصي 77.20% عام ١٩٩٧، بنسبة انخفاض 5.03% بالنسبة لعام ١٩٩٧، وأخير تبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية تراوحت بين حد أدني 58.46% عام ٢٠٠٤، وحد أقصي 93.27 مليون جنيه عام ٢٠٠١، بنسبة انخفاض 37.32% بالنسبة لعام ٢٠٠١.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لدرجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لكل المتغيرات السابقة هي الصورة التربيعية، والخطية ، والخطية علي الترتيب، حيث تبين تناقص كل المتغيرات السابقة بمعدل سنوي 2.24%، 1.89%، 1.07% علي الترتيب، تمثل نحو 5.81%، 3.18%، 1.46% علي الترتيب من

المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 38.53%، 59.44%، 73.08% علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية تلك النسب إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٨%، ٧٣%، ٥٨% علي الترتيب من نسب هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٢%، ٢٧%، ٤٢% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية قد تناقصت بنحو 24.77%، 8.24%، 9.45% علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 39.13%، 12.17%، 11.45% علي الترتيب، كما تبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الزراعية والغذائية كانت أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، مما يعني أنها أقل تجانسا وذلك بعد تطبيق تلك الاتفاقية أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية الزراعية والغذائية بعد تطبيق تلك الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، في حين اتضح أن درجة المشاركة الاقتصادية الكلية كانت أقل تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها بمعدل ضئيل مما يشير أيضا إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية الكلية بعد تطبيق تلك الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٤- الميل المتوسط للصادرات

يشير هذا المقياس إلي نسبة قيمة الصادرات بالنسبة إلي قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويتراوح بين الصفر، ١٠٠% وكلما ارتفعت هذه النسبة دل علي ارتفاع ميل الدولة للتصدير وارتفاع حصيلة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي، ومن ثم ارتفاع الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، والعكس صحيح.

وبدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الميل المتوسط للصادرات الكلية والزراعية والغذائية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 40.58، 19.47، 23.31 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل المتوسط للصادرات الكلية تراوح بين حد أدني 7.17% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 19.67% عام ١٩٨٧، بنسبة انخفاض 63.55% بالنسبة لعام ١٩٨٧، كما تبين أن الميل المتوسط للصادرات الزراعية تراوح بين حد أدني 0.83% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 4.46% عام ١٩٩٠، بنسبة انخفاض 81.39% بالنسبة لعام ١٩٩٠، وأخير تبين أن الميل المتوسط للصادرات الغذائية تراوح بين حد أدني 0.56% عام ١٩٩٤، وحد أقصي 1.53% عام ١٩٨٧، بنسبة انخفاض 63.40% بالنسبة لعام ١٩٨٧.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الميل المتوسط للصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة هي الصورة الخطية لكل المتغيرات السابقة، حيث تبين تناقص تلك المتغيرات بمعدل سنوي 0.78%، 0.20% 0.04% علي الترتيب تمثل نحو 6.73%، 8.77%، 4.35% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 11.59%، 2.28%، 0.92% علي الترتيب وقد تأكدت معنوية كل من الميل المتوسط للصادرات الكلية والزراعية إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، والميل المتوسط للصادرات الغذائية عند مستوي معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٧٩%، ٧٥%، 60% علي الترتيب من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢١%، ٢٥%، ٤٠% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل المتوسط للصادرات الكلية تراوح بين حد أدني 5.36% عام ١٩٩٩، وحد أقصي 18.16% عام ٢٠٠٨، بنسبة زيادة 238.81% بالنسبة لعام ١٩٩٩، كما تبين أن الميل المتوسط للصادرات الزراعية تراوح بين حد أدني 0.58% عام ٢٠٠٠، وحد أقصي 1.67% عام ٢٠٠٤، بنسبة زيادة 187.93% بالنسبة لعام ٢٠٠٠، وأخيرا تبين أن الميل المتوسط للصادرات الغذائية تراوح بين حد أدني 0.34% عام ١٩٩٩، وحد أقصي 0.99 مليون جنيه عام ٢٠١١، بنسبة زيادة 191.18% بالنسبة لعام ١٩٩٩.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام الميل المتوسط للصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لكل المتغيرات السابقة هي

الصورة التكعيبية، والخطية، والخطية علي الترتيب، حيث تبين تزايد كل المتغيرات السابقة بمعدل سنوي 0.90%، 0.03%، 0.04% علي الترتيب، تمثل نحو 10.11%، 3.19%، 6.15% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 8.9%، 0.94%، 0.65% علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية تلك النسب إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٥%، ٤٦%، ٧٩% علي الترتيب من نسب هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٥%، ٥٤%، ٢١% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، أوضحت النتائج أن الميل المتوسط للصادرات الكلية والزراعية والغذائية قد تناقصت بنحو 2.69%، 1.34%، 0.27% علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 23.21% ، 58.77%، 29.35% علي الترتيب، كما تبين أن الميل المتوسط للصادرات الكلية والغذائية كانت أكثر تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، مما يعني أنها أقل تجانسا بعد تطبيق تلك الاتفاقية أي أقل استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيق الاتفاقية، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية الكلية والزراعية بعد تطبيق الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها، في حين تبين أن الميل المتوسط للصادرات الزراعية كانت أقل تشتتا خلال فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق اتفاقية الجات، مما يعني أنها أكثر تجانسا بعد تطبيق الاتفاقية أي أكثر استقرارا مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٥- الميل المتوسط للواردات (معدل التبعية)

يشير هذا المؤشر إلي مدي تبعية الدولة واعتمادها علي العالم الخارجي لسد احتياجاتها، حيث يوضح درجة الإرتباط بالاقتصاديات الخارجية، ويتم الحصول عليه بقسمة قيمة الواردات للدولة علي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لها، ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر إذا كانت واردات الدولة تعادل صفرا، ١٠٠% إذا كانت الدول لاتنتج شيئا وتستورد كل احتياجاتها من العالم الخارجي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل علي ارتفاع ميل الدولة للإستيراد وارتفاع أعباء الواردات بالنسبة للناتج المحلي مما يدل علي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، والعكس صحيح.

وبدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي الميل المتوسط للواردات الكلية والزراعية والغذائية، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 17.63، 28.43، 20.18 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل المتوسط للواردات الكلية تراوح بين حد أدني 18.87% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 473.23% عام ١٩٨٣، بنسبة انخفاض 96.01% بالنسبة لعام ١٩٨٣، كما تبين أن الميل المتوسط للواردات الزراعية تراوح بين حد أدني 5.25% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 116.83% عام ١٩٨٠، بنسبة انخفاض 95.51% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وأخير تبين أن الميل المتوسط للواردات الغذائية تراوح بين حد أدني 4.10% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 16.72% عام ١٩٨٨، بنسبة انخفاض 75.48% بالنسبة لعام ١٩٨٨.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الميل المتوسط للواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لكل المتغيرات السابقة هي الصورة التربيعية، الخطية، والخطية ، حيث تبين تناقص تلك المتغيرات بمعدل سنوي 46.76%، 1.05% 0.89% علي الترتيب، تمثل نحو 55.97%، 7.85%، 8.89% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 83.55%، 13.37%، 10.01% علي الترتيب وقد تأكدت معنوية تلك النسب إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٠%، ٩٤%، ٨٦% علي الترتيب من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٠%، ٦%، ١٤% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل المتوسط للواردات الكلية تراوح بين حد أدني 15.93% عام ٢٠٠٢، وحد أقصي 36.53% عام ٢٠٠٨، بنسبة زيادة 129.32% بالنسبة لعام ٢٠٠٢، كما تبين أن الميل المتوسط للواردات الزراعية تراوح بين حد أدني 2.57% عام ٢٠١٠، وحد أقصي 6.13% عام ١٩٩٦، بنسبة انخفاض 58.08% بالنسبة لعام ١٩٩٦، وأخيرا تبين أن الميل المتوسط للواردات الغذائية تراوح بين حد أدني 3.26% عام ٢٠٠٠، وحد أقصي 10.03% عام ٢٠٠١، بنسبة زيادة 207.67% بالنسبة لعام ٢٠٠٠.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام الميل المتوسط للواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لكل المتغيرات السابقة هي الصورة التكعيبية، والخطية ، والخطية علي الترتيب، حيث تبين تزايد كل من الميل المتوسط للواردات الكلية والغذائية بمعدل سنوي 0.41%، 0.02%، علي الترتيب، تمثل نحو 1.89%، 0.44% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 21.64%، 4.59% علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية نسبة الميل المتوسط للواردات الكلية إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٧٦% من نسبة التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢٤% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، بينما لم تتأكد معنوية نسبة الميل المتوسط للواردات الغذائية، بينما تبين تناقص الميل المتوسط للواردات الزراعية بمعدل سنوي 0.13% تمثل نحو 3.19% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 4.08%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨١% من نسبة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٩% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط درجة الميل المتوسط للواردات الكلية والزراعية والغذائية قد تناقصت بنحو 61.91%، 9.39%، 5.42% علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 74.10%، 69.48%، 54.15% علي الترتيب، وقد يعزي هذا التناقص إلي ما سبق الإشارة إليه من تزايد الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات بمعدل أكبر منه قبل تطبيق تلك الاتفاقية، مما يعطي مؤشرا أيضا إلي عدم كفاءة التجارة الخارجية المصرية خلال فترة ما بعد تطبيق تلك الاتفاقية.

٦- درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي علي الخارج

يشير هذا المؤشر إلي مدي مساهمة التجارة الخارجية بشقيها التصديري والاستيرادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي اعتماد النشاط الاقتصادي بالدولة علي التجارة الخارجية لتلك الدولة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلي عمق اعتماد الاقتصاد علي الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول علي احتياجاته من السلع والخدمات، مما يشير إلي مدي حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الاقتصادية الخارجية كاتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية العالمية، ويتم الحصول علي هذا المعيار بقسمة إجمالي قيمة الصادرات والواردات للدولة علي الناتج المحلي الإجمالي لها.

وبدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلية والزراعية والغذائية علي الخارج، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 19.50، 33.58، 20.90 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلي علي الخارج تراوحت بين حد أدني 26.04% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 488.03% عام ١٩٨٣، بنسبة انخفاض 94.66% بالنسبة لعام ١٩٨٣، كما تبين أن درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الزراعي علي الخارج تراوحت بين حد أدني 6.08% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 120.20% عام ١٩٨٠، بنسبة انخفاض 94.94% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وأخيرا تبين أن درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الغذائي علي الخارج تراوحت بين حد أدني 4.73% عام ١٩٩٣، وحد أقصي 18.12% عام ١٩٨٨، بنسبة انخفاض 73.90% بالنسبة لعام ١٩٨٨.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلي أو الزراعي او الغذائي علي الخارج خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات السابقة هي الصورة الخطية، والتكعيبية، والخطية، حيث تبين تناقص كل من درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلي والغذائي علي الخارج بمعدل سنوي 37.03%، 0.87% علي الترتيب، تمثل نحو 36.66%، 7.93% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 101.01%، 10.97% علي الترتيب وقد تأكدت معنوية هاتين النسبتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٠%، ٨٦% علي الترتيب من نسبة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢٠%، ١٤% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، في حين تبين تزايد درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الزراعي علي الخارج

بمعدل سنوي 2.87% يمثل نحو 18.07% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 15.88% وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٣% من نسبة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٧% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلي علي الخارج تراوحت بين حد أدني 21.62% عام ٢٠٠٠، وحد أقصي 54.69% عام ٢٠٠٨، بنسبة زيادة 152.96% بالنسبة لعام ٢٠٠٠، كما تبين أن درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الزراعي علي الخارج تراوحت بين حد أدني 3.61% عام ٢٠١٠، وحد أقصي 6.99% عام ١٩٩٦، بنسبة انخفاض 48.35% بالنسبة لعام ١٩٩٦، وأخيرا تبين أن درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الغذائي علي الخارج تراوحت بين حد أدني 3.60% عام ٢٠٠٠، وحد أقصي 10.38% عام ٢٠٠١، بنسبة زيادة 188.33% بالنسبة لعام ٢٠٠٠.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلي أو الزراعي او الغذائي علي الخارج خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة هي الصورة الخطية لكل المتغيرات السابقة، حيث تبين تزايد كل من درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلي والغذائي علي الخارج بمعدل سنوي 1.12%، 0.05% علي الترتيب تمثل نحو 3.63%، 2.98% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 30.88%، 5.3% علي الترتيب وقد تأكدت معنوية نسبة درجة الانفتاح أو الانكشاف الكلي علي الخارج إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٧٢% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢٨% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، هذا ولم تتأكد معنوية نسبة الانفتاح أو الإنكشاف الغذائي علي الخارج إحصائيا، في حين تبين تناقص درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الزراعي علي الخارج بمعدل سنوي 0.12% تمثل نحو 13.95% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 5.09% وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٧٣% من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢٧% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، أوضحت النتائج أن متوسط درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي علي العالم الخارجي سواء الكلي أو الزراعي أو الغذائي قد تناقصت بنحو 70.13%، 10.79%، 5.67% علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 69.43%، 67.95%، 51.69% علي الترتيب، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية المصرية بعد تطبيق الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٧- معدل التغطية

يعبر هذا المؤشر علي مقدرة الدولة علي تغطية نفقات وارداتها من حصيلة صادراتها فضلا علي أنه يعبر عن حالة الميزان التجاري للدولة فإذا كانت النسبة ١٠٠% فهي بذلك تعبر عن حالة توازن في الميزان التجاري بمعني أن الصادرات تساوي الواردات ، أما إذا زادت النسبة عن ١٠٠% فيعني تحقيق فائض في الميزان التجاري أي زيادة حصيلة الصادرات عن مدفوعات الواردات مما يدل علي ارتفاع الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية، والعكس إذا انخفضت النسبة عن ١٠٠% فيعني تحقيق عجز في الميزان التجاري أي زيادة مدفوعات الواردات عن حصيلة الصادرات مما يدل علي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية.

وبدراسة الجدول (١) بالملحق، ولبيان أثر اتفاقية الجات علي معدل التغطية الكلي والزراعي والغذائي، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 84.03، 24.01، 17.12 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن معدل التغطية الكلي تراوح بين حد أدني 2.92% عام ١٩٨٤، وحد أقصي 46.54% عام ١٩٩١، بنسبة زيادة 1493.84% بالنسبة لعام ١٩٨٤، كما تبين أن معدل التغطية الزراعي تراوح بين حد أدني 2.88% عام ١٩٨٠، وحد أقصي 46.21% عام ١٩٩٠، بنسبة زيادة 1504.51% بالنسبة لعام ١٩٨٠، وأخير تبين أن معدل التغطية الغذائي

تراوح بين حد أدني 6.70% عام ١٩٨٥، وحد أقصي 15.39% عام ١٩٩٣، بنسبة زيادة 129.70% بالنسبة لعام ١٩٨٥.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور معدل التغطية الكلي والزراعي والغذائي خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لكل المتغيرات السابقة هي الصورة التكعيبية، والتكعيبية، والخطية علي الترتيب، حيث تبين تزايد تلك المتغيرات بمعدل سنوي 5.08%، 1.46% 0.54% علي الترتيب، تمثل نحو 36.63%، 8.56%، 2.83% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 13.87%، 17.06%، 19.09% علي الترتيب وقد تأكدت معنوية كل من معدل التغطية الكلي والغذائي إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٢%، ٧٦% علي الترتيب من نسبة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٨%، ٢٤% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، هذا ولم تتأكد معنوية التزايد لمعدل التغطية الزراعي.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن معدل التغطية الكلي تراوح بين حد أدني 25.09% عام ١٩٩٦، وحد أقصي 66.56% عام ٢٠٠٦، بنسبة زيادة 165.28% بالنسبة لعام ١٩٩٦، كما تبين أن معدل التغطية الزراعي تراوح بين حد أدني 12.87% عام ١٩٩٧، وحد أقصي 45.65% عام ٢٠٠٩، بنسبة زيادة 254.70% بالنسبة لعام ١٩٩٧، وأخيرا تبين أن معدل التغطية الغذائي تراوح بين حد أدني 3.48% عام ٢٠٠١، وحد أقصي 26.21% عام ٢٠٠٤، بنسبة زيادة 653.16% بالنسبة لعام ٢٠٠١.

وبدراسة الجدول (٤) بالملحق، لدراسة الاتجاه الزمني العام لمعدل التغطية الكلي والزراعي والغذائي خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لكل المتغيرات السابقة هي الصورة التكعيبية، والخطية، والخطية علي الترتيب، حيث تبين تزايد كل المتغيرات السابقة بمعدل سنوي 3.61%، 1.47%، 0.70% علي الترتيب، تمثل نحو 8.78%، 6.35%، 4.96% علي الترتيب من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 41.13%، 23.14%، 14.12% علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية تلك النسب إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01 لكل من معدل التغطية الكلي والزراعي، وعند مستوي معنوية 0.05 لمعدل التغطية الغذائي، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩١%، ٧٠%، ٥٧% علي الترتيب من نسبة التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٩%، ٣٠%، ٤٣% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، حيث أوضحت النتائج تزايد متوسط معدل التغطية الكلي والزراعي بنحو 27.26%، 6.08% علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 196.54%، 35.64%، علي الترتيب، في حين تبين تناقص متوسط معدل التغطية الغذائي بنحو 4.97% بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها وهو مايمثل نحو 26.03%، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية المصرية بعد تطبيق تلك الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٨- الميل الحدي للصادرات

يشير هذا المؤشر إلي التغير في قيمة الصادرات بالنسبة إلي التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتدل الإشارة السالبة علي انخفاض الصادرات عن السنة السابقة وهي نسبة مئوية تتراوح بين الصفر ، ١٠٠%، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل علي ارتفاع ميل الدولة للتصدير وارتفاع حصيلة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي وارتفاع الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، والعكس صحيح.

وبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل الحدي للصادرات الكلية بلغ أدناه نحو (49.91%) عام ١٩٨٨ وتدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 53.01% عام ١٩٨٧ ليدل علي ارتفاع ميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن الميل الحدي للصادرات الزراعية بلغ أدناه نحو (15.34%) عام ١٩٩١ وتدل تلك النسبة السالبة أيضا علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 14.65% عام ١٩٩٠ ليدل علي ارتفاع طفيف لميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا تبين أن الميل الحدي للصادرات الغذائية بلغ أدناه نحو (1.71%) عام ١٩٨٩ وتدل تلك النسبة السالبة أيضا علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 4.64% عام

١٩٨٧ ليدل علي ارتفاع طفيف لميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر متوسط الميل الحدي للصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال تلك الفترة بنحو 8.79%، 1.59%، 0.77% علي الترتيب.

وبالنسبة للفترة الثانية، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل الحدي للصادرات الكلية بلغ أدناه نحو (14.72%) عام ١٩٩٩ وتدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 50.20% عام ٢٠٠٨ ليدل علي ارتفاع ميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن الميل الحدي للصادرات الزراعية بلغ أدناه نحو (2.77%) عام ٢٠٠٥ وتدل تلك النسبة السالبة أيضا علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 7.40% عام ٢٠٠٢ ليدل علي ارتفاع طفيف لميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، واخيرا تبين أن الميل الحدي للصادرات الغذائية بلغ أدناه نحو (2.02%) عام ١٩٩٩ وتدل تلك النسبة السالبة أيضا علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 5.80% عام ٢٠٠٢ ليدل علي ارتفاع طفيف لميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر متوسط الميل الحدي للصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال تلك الفترة بنحو 13.79%، 1.16%، 0.95%علي الترتيب.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، حيث أوضحت النتائج تزايد الميل الحدي للصادرات الكلية والغذائية بنحو 5%، 0.18% علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 56.88%، 23.38% علي الترتيب، في حين تناقص الميل الحدي للصادرات الزراعية بنحو 0.43% بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها وهو مايمثل نحو 27.04%، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية الزراعية بعد تطبيق الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

٩- الميل الحدي للواردات

يشير هذا المؤشر إلي التغير في قيمة الواردات بالنسبة إلي التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتدل الإشارة السالبة علي انخفاض الواردات عن السنة السابقة وهي نسبة مئوية تتراوح بين الصفر، ١٠٠%، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل علي ارتفاع ميل الدولة للاستيراد وارتفاع مدفوعات الواردات بالنسبة للناتج المحلي مما يدل علي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، والعكس صحيح.

فبالنسبة للفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل الحدي للواردات الكلية بلغ أدناه نحو (2359.93%) عام ١٩٨٦ وتدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للاستيراد وبالتالي انخفاض المدفوعات للواردات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 1905.29% عام ١٩٨٠ ليدل علي ارتفاع ميل الدول للاستيراد وبالتالي ارتفاع المدفوعات للواردات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن الميل الحدي للواردات الزراعية بلغ أدناه نحو (731.93%) عام ١٩٨٠ وتدل تلك النسبة السالبة أيضا علي انخفاض ميل الدول للاستيراد وبالتالي انخفاض المدفوعات للواردات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 23.21% عام ١٩٨٤ ليدل علي ارتفاع طفيف لميل الدول للاستيراد وبالتالي ارتفاع المدفوعات للواردات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن الميل الحدي للواردات الغذائية بلغ أدناه نحو (18.09%) عام ١٩٨٩ وتدل تلك النسبة السالبة أيضا علي انخفاض ميل الدول للإستيراد وبالتالي انخفاض المدفوعات للواردات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 38.78% عام ١٩٨٨ ليدل علي ارتفاع طفيف لميل الدول للاستيراد وبالتالي ارتفاع المدفوعات للواردات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

فبالنسبة للفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠١٢)، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، تبين أن الميل الحدي للواردات الكلية بلغ أدناه نحو (29.79%) عام ٢٠٠٢ وتدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للاستيراد وانخفاض المدفوعات للواردات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 131.03% عام ٢٠٠٨ ليدل علي ارتفاع ميل الدول للاستيراد وارتفاع المدفوعات للواردات الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن الميل الحدي للواردات الزراعية بلغ أدناه نحو (4.29%) عام ١٩٩٧ وتدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للاستيراد وانخفاض المدفوعات للواردات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 9.95% عام ٢٠١١ ليدل علي ارتفاع طفيف لميل الدول للاستيراد وارتفاع المدفوعات للواردات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن الميل الحدي للواردات الغذائية بلغ

أدناه نحو (31.15%) عام ٢٠٠٣ وتدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للإستيراد وانخفاض المدفوعات للواردات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 136.68% عام ٢٠٠١ ليدل علي ارتفاع ميل الدول للاستيراد وارتفاع المدفوعات للواردات الغذائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة، أوضحت النتائج تناقص الميل الحدي للواردات الكلية والزراعية بنحو 81.3%، 42.4% علي الترتيب، بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 74.42%، 92.80% علي الترتيب، في حين تزايد الميل الحدي للواردات الزراعية بنحو 0.4% بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيق تلك الاتفاقية وهو مايمثل نحو 5.35%، مما يشير إلي انخفاض كفاءة التجارة الخارجية الزراعية بعد تطبيق الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

١٠- معدل النفاذ للأسواق

يعبر هذا المؤشر عن درجة نفاذ الصادرات أو الواردات إلي الأسواق حيث يتم الحصول علي هذا المؤشر بقسمة الميل الحدي للصادرات علي الميل الحدي للواردات.

وبدراسة الجدول (١) بالملحق، لبيان أثر اتفاقية الجات علي معدل النفاذ الكلي والزراعي والغذائي، اتضح معنوية اختبار Chow Test حيث قدرت قيمة F-Test بنحو 21.03، 19.04، 14.54 للمتغيرات السابقة علي الترتيب عند مستوي معنوية 0.01، ولتوضيح الآثار الاقتصادية لتلك الاتفاقية تم تقسيم الفترة الزمنية إلي فترتين الأولي ما قبل تطبيق الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، والثانية ما بعد تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠١٢)، وللتعرف علي مدي تاثير اتفاقية الجات من خلال تغير حركة التجارة الخارجية بتطبيق بعض مؤشرات النفاذ للأسواق سواء الكلي أو الزراعي أو الغذائي.

وبالنسبة لمعدل النفاذ الكلي للاسواق خلال الفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، قدر متوسطه بنحو 0.28 مما يشير إلي أن النفاذ للأسواق كان لصالح الواردات الكلية أكثر منه لصالح الصادرات الكلية، في حين قدر ذلك المعدل خلال الفترة الثانية قدر متوسطه بنحو 0.004 مما يشير أيضا أن النفاذ للأسواق كان لصالح الواردات الكلية أكثر منه لصالح الصادرات الكلية.

وبالنسبة لمعدل النفاذ الزراعي للأسواق خلال الفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، قدر متوسطه بنحو 0.86 مما يشير إلي أن النفاذ للأسواق كان لصالح الواردات الزراعية أكثر منه لصالح الصادرات الزراعية، في حين قدر ذلك المعدل خلال الفترة الثانية قدر متوسطه بنحو 15.68 مما يشير أيضا أن النفاذ للأسواق كان لصالح الصادرات الزراعية أكثر منه لصالح الواردات الزراعية.

وبالنسبة لمعدل النفاذ الغذائي للأسواق خلال الفترة الأولي، وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، قدر متوسطه بنحو (0.13) وترجع الإشارة السالبة إلي الميل الحدي للإستيراد مما يشير إلي أن النفاذ للأسواق كان لصالح الواردات الغذائية أكثر منه لصالح الصادرات الغذائية، في حين قدر متوسط ذلك المعدل خلال الفترة الثانية بنحو 0.1 مما يشير أيضا إلي أن النفاذ للأسواق كان لصالح الواردات الغذائية أكثر منه لصالح الصادرات الغذائية.

ويمكن التوصل إلي المردود الاقتصادي لتطبيق إتفاقية الجات من خلال التعرف علي أثر تلك الإتفاقية علي كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة وبدراسة الجدول (٣) بالملحق، حيث أوضحت النتائج تناقص متوسط معدل النفاذ الكلي والغذائي للأسواق بنحو 0.28% ، 0.03% علي الترتيب بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها وهو مايمثل نحو 98.57%، 23.08% علي الترتيب، في حين تزايد متوسط معدل النفاذ الزراعي للأسواق بنحو 14.82% بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها وهو مايمثل نحو 1723.26%، مما يشير إلي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الكلية والغذائية علي وجه الخصوص بعد تطبيق اتفاقية الجات مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها.

ثالثا: السيناريوهات المقترحة للنهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية.

من العرض السابق لنتائج البحث ووضوح انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية الكلية والزراعية والغذائية بالرغم من انضمام مصر إلي التكتلات الاقتصادية العالمية والمتغيرات الدولية المعاصرة كاتفاقية الجات لتوسيع تجارتها الخارجية وفتح اسواق جديدة لمنتجاتها وزيادة كفاءة تلك التجارة فقد تم وضع عدة سيناريوهات مقترحة للنهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية في ظل من مجموعة الافتراضات كما يلي:

١- اعتبار الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) فترة أساس يتم علي أساسها بناء سيناريوهات للنهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية وذلك لما شهدته تلك الفترة من آثار مختلفة علي الاقتصاد المصري عامة وعلي التجارة الخارجية المصرية علي وجه الخصوص تمثلت في الأزمة المالية العالمية والثورات والتقلبات

والاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري كنقطة بداية للنهوض بتلك التجارة الخارجية، وقد تم احتساب معدلات النمو المقترحة سواء لزيادة قيمة الصادرات أو انخفاض قيمة الواردات بناءا علي متوسط الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢).

٢- تم وضع السيناريوهات المقترحة علي افتراض ثبات الظروف الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢).

أ- ثبات سعر التصدير للصادرات الكلية والزراعية والغذائية أي أن السيناريوهات المقترحة لزيادة معدل النمو في قيمة الصادرات الكلية أو الزراعية أو الغذائية ناتجة عن زيادة الكميات المصدرة وليست أسعارالتصدير .

ب- ثبات سعر الاستيراد للواردات الكلية والزراعية والغذائية أي أن السيناريوهات المقترحة لانخفاض معدل النمو في قيمة الواردات الكلية أو الزراعية أو الغذائية ناتجة عن انخفاض الكميات المستوردة وليست أسعار الاستيراد.

ج- ثبات الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) للسيناريوهات الثلاثة.

٣- تم فرض السيناريوهات المختلفة بمعدلات النمو المقترحة بناءا علي معدلات النمو السائدة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، والتي تم حسابها من خلال المعادلة الأسية لقياس معدل النمو وذلك في الصورة التالية:

$$Log\ Y = \alpha + b\ X$$

حيث : α =ثابت المعادلة b = معدل النمو X = الزمن Y = المتغير التابع.

٤- تم فرض ثلاثة سيناريوهات مختلفة بمعدلات نمو مقترحة تختلف عن معدلات النمو الحالية لمتغيرات التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) بمعدل زيادة ٥٠% للصادرات، ومعدل انخفاض ٥٠% للواردات كما يلي:

- **السيناريو الأول**: زيادة معدل النمو الحالي لقيمة الصادرات بنسبة ٥٠% مع ثبات قيمة الواردات، وذلك بدراسة الجدول رقم (٥) بالملحق.
- **السيناريو الثاني**: ثبات قيمة الصادرات مع انخفاض معدل النمو الحالي لقيمة الواردات بنسبة ٥٠%، وذلك بدراسة الجدول رقم (٥) بالملحق.
- **السيناريو الثالث**: زيادة معدل النمو الحالي لقيمة لصادرات بنسبة ٥٠% مع انخفاض معدل النمو الحالي لقيمة الواردات بنسبة ٥٠%، وذلك بدراسة الجدول رقم (٥) بالملحق.

٥- لم يتم حساب الميل الحدي للصادرات والميل الحدي للواردات ومعدل النفاذ للأسواق نظرا لافتراض ثبات متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، ومن ثم ثبات معدل التغير للناتج المحلي الإجمالي.

وفي ظل تلك الافتراضات وبالنظر إلي الجدول (٦) بالملحق، كانت نتائج السيناريوهات الثلاثة كما يلي:

السيناريو الأول:

وبدراسة الجدول رقم (٦) بالملحق، وبزيادة كل من قيمة الصادرات الكلية والزراعية والغذائية ليصبح معدل النمو ١٢%، ٣٠%، ٣٥% علي الترتيب بدلا من من معدل النمو الحالي للمتغيرات السابقة ٨%، ٢٠%، ٢٣% علي الترتيب مع ثبات قيمة الواردات الكلية والزراعية والغذائية، تبين تناقص قيمة كل من الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي بنحو 11.37%، 15.05%، 7.62% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات بمعدلات النمو الحالية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، في حين تبين تزايد قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية بنحو 3.93%، 7.51%، 5.31% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين تزايد درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية بنحو 48.92%، 40.76%، 36.05% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، كما تزايد أيضا الميل المتوسط للصادرات الكلي والزراعي والغذائي بنحو 10.01%، 14.42%، 39.08% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، وتناقص الميل المتوسط للواردات الكلية بنحو 0.65% مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، بينما تزايد الميل المتوسط للواردات الزراعية والغذائية بنحو 0.63%، 2.67% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، كما اتضح تزايد معدل الانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي الكلي والزراعي والغذائي بنحو 2.77%، 8.02%، 8.19% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، وأخيرا اتضح تزايد معدل التغطية الكلي والزراعي والغذائي بنحو 10.75%، 32.25%، 35.01% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة.

السيناريو الثاني:

وبدراسة الجدول رقم (٦) بالملحق، وبثبات قيمة كل من الصادرات الكلية والزراعية والغذائية وانخفاض قيمة كل من الواردات الكلية والزراعية والغذائية ليصبح معدل النمو ٦%، ٨%، ١١% على الترتيب بدلا من من معدل النمو الحالي ١٢%، ١٦%، ٢٣% علي الترتيب، تبين تناقص قيمة كل من الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي بنحو 11.69%، 12.01%، 13.40% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، كما تبين تناقص قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية بنحو 4.04%، 6%، 9.33% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، وتزايدت درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية بنحو 61.27%، 61.01%، 58.01% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين تناقص الميل المتوسط للصادرات الكلي بنحو 1.75%، وتزايد الميل المتوسط للصادرات الزراعية والغذائية 2.88%، 2.30% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، في حين تناقص الميل المتوسط للواردات الكلية والزراعية والغذائية بنحو 6.62%، 7.26%، 8.62% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، واتضح تناقص معدل الانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي الكلي والزراعي والغذائي بنحو 5.11%، 5.66%، 6.97% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، وأخير تبين تزايد معدل التغطية الكلي والزراعي والغذائي بنحو 5.18%، 10.60%، 12.36% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة.

السيناريو الثالث:

وبدراسة الجدول رقم (٦) بالملحق، وبزيادة قيمة كل من الصادرات الكلية والزراعية والغذائية ليصبح معدل النمو ١٢%، ٣٠%، ٣٥% علي الترتيب بدلا من من معدل النمو الحالي للمتغيرات السابقة ٨%، ٢٠%، ٢٣% علي الترتيب مع تناقص قيمة كل من الواردات الكلية والزراعية والغذائية ليصبح ٦%، ٨%، ١١% علي الترتيب بدلا من معدل النمو الحالي ١٢%، ١٦%، ٢٣%علي الترتيب، تبين تناقص قيمة كل من الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي بنحو 23.06%، 27.07%، 21.02% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، في حين تناقصت قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية والغذائية بنحو 0.11%، 4.02% علي الترتيب، وتزايد قيمة حجم التجارة الخارجية الزراعية بنحو 1.52% مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، في حين تزايدت درجة المشاركة الاقتصادية الكلية والزراعية والغذائية بنحو 54.93%، 49.09%، 49.27% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين تزايد الميل المتوسط للصادرات الكلي والزراعي والغذائي بنحو 10.01%، 33.65%، 39.08% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، وتناقص الميل المتوسط للواردات الكلية بنحو 6.62%، 7.26%، 8.62% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، كما اتضح أيضا تناقص معدل الانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي الكلي والغذائي بنحو 1.23%، 1.39% علي الترتيب ، في حين تزايد معدل الانفتاح الاقتصادي الزراعي بنحو 1.89% مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة، وأخيرا تبين تزايد معدل التغطية الكلي والزراعي والغذائي بنحو 17.82%، 43.76%، 51.73% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات عند معدلات النمو الحالية خلال نفس الفترة المذكورة.

وفي ضوء السيناريوهات الثلاثة السابقة يمكن التوصل بأن عجز الميزان التجاري القيمي الكلي والزراعي والغذائي يمكن أن يتم معالجته خلال السيناريو الأول في مدة 8.80، 6.64، 13.12 سنة علي الترتيب، بمعدل التغير الناتج خلال هذا السيناريو للمتغيرات السابقة المقدر بنحو 11.37%، 15.05%، 7.62% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات علي الترتيب خلال فترة الأساس.

في حين يمكن معالجة هذا العجز في قيمة الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي خلال السيناريو الثاني في مدة 8.55، 8.33، 7.46 سنة علي الترتيب، بمعدل التغير الناتج خلال هذا السيناريو للمتغيرات السابقة المقدر بنحو 11.69%، 12.01%، 13.40% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات علي الترتيب خلال فترة الأساس.

وأخيرا يمكن معالجة هذا العجز في قيمة الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي خلال السيناريو الثالث في مدة 4.34، 3.69، 4.76 سنة علي الترتيب، بمعدل التغير الناتج خلال هذا السيناريو للمتغيرات السابقة المقدر بنحو 23.06%، 27.07%، 21.02% علي الترتيب مقارنة بمتوسط تلك المتغيرات علي الترتيب خلال فترة الأساس.

ومما سبق يوصي البحث للنهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية ما يلي:

١- اتباع سياسة تحرير تلك التجارة الخارجية كعنصر أساسي من عناصر برامج الإصلاح الهيكلي نظرا للاختلالات الهيكلية الناتجة عن تطبيق اتفاقية الجات.

٢- تشجيع الصادرات وزيادتها وإعادة النظر في هيكل الضرائب علي تلك الصادرات.

٣- التقليل من الواردات واتباع سياسة احلال الواردات حيث يتم الاعتماد علي السوق المحلية وتصنيع بدائل محلية للسلع المستوردة وتعبئة الموارد المحلية المتاحة بأنواعها المختلفة بأعلي درجة من الكفاءة الاقتصادية ومن ثم تقليل التبعية الاقتصادية والتدهور المزمن لشروط التبادل التجاري.

٤- الاتجاه أكثر إلي نماذج من التكامل الاقليمي الجديدة التي تعمل علي دعم التجارة العالمية وليس السيطرة عليها، والنظر أيضا إلي التكامل الفعال الذي يتطلب إزالة الحواجز الأخري إضافة إلي تقليل نسب الرسوم الجمركية وهو ما يعرف "بالتكامل العميق".

٥- انتهاج السيناريو الثاني خلال الفترة الزمنية القصيرة الحالية والذي يتضمن تحقيقه ثبات مستوي الصادرات وانخفاض الواردات حيث لا يمكن زيادة الإنتاج وتعبئة الموارد المحلية المتاحة بأنواعها المختلفة بأعلي درجة من الكفاءة الاقتصادية من أجل التصدير، بينما يمكن اتباع سياسة الحد من الواردات لتحقيق هذا السيناريو خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة.

٦- انتهاج السيناريو الثالث خلال الفترة الزمنية الطويلة والذي يتضمن تحقيقه زيادة مستوي الصادرات وانخفاض الواردات حيث يمكن زيادة الإنتاج وتعبئة الموارد المحلية المتاحة بأنواعها المختلفة بأعلي درجة من الكفاءة الاقتصادية من أجل التصدير مع اتباع سياسة الحد من الواردات خلال تلك الفترة الزمنية الطويلة.

الملاحق

جدول رقم (١): اختبار Chow Test للكشف عن تأثير تطبيق اتفاقية الجات علي أهم المتغيرات ومقاييس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢).

م	المتغيرات	DF_1	DF_2	SSE	SSE_1	SSE_2	F-Test calculated
١	الصادرات الكلية	2	29	6744592780.16	23985006.04	1375585646.27	125.25**
٢	الصادرات الزراعية	2	29	73814910.93	7125862.83	35680242.06	35.51**
٣	الصادرات الغذائية	2	29	41934558.26	153517.77	9980470.67	105.50**
٤	الواردات الكلية	2	29	43584995177.20	17147073056.45	8008369853.19	35.75**
٥	الواردات الزراعية	2	29	386546631.39	8864035.53	128995217.88	66.81**
٦	الواردات الغذائية	2	29	2018831418.31	23121599.48	993702623.91	43.08**
٧	الناتج المحلي الإجمالي	2	29	7015.22	100544736.52	33038129506.27	-14.50**
٨	الميزان التجاري الكلي	2	29	29990936736.47	17110317440.25	5722652243.92	23.59**
٩	الميزان التجاري الزراعي	2	29	306144733.16	8207682.98	182222648.15	32.12**
١٠	الميزان التجاري الغذائي	2	29	1656161841.09	21580892.57	949208699.67	34.97**
١١	حجم التجارة الكلية	2	29	70668239178.24	17231798684.75	13912358172.92	51.30**
١٢	حجم التجارة الزراعية	2	29	614578351.49	23772113.74	147128271.73	89.79**
١٣	حجم التجارة الغذائية	2	29	2465370112.06	24969341.92	1058157489.49	51.51**
١٤	درجة المشاركة الكلية	2	29	5071.20	1291.26	663.14	60.75**
١٥	درجة المشاركة الزراعية	2	29	3257.12	1089.28	1300.12	25.03**
١٦	درجة المشاركة الغذائية	2	29	1163.29	124.63	931.93	17.43**
١٧	الميل المتوسط للصادرات الكلية	2	29	205.86	81.45	26.93	40.58**
١٨	الميل المتوسط للصادرات الزراعية	2	29	10.26	7.62	1.14	19.47**
١٩	الميل المتوسط للصادرات الغذائية	2	29	1.33	0.65	0.37	23.31**
٢٠	الميل المتوسط للواردات الكلية	2	29	125545.78	113131.45	180.00	17.63**
٢١	الميل المتوسط للواردات الزراعية	2	29	57.31	35.17	3.54	28.43**
٢٢	الميل المتوسط للواردات الغذائية	2	29	131.73	61.94	48.20	20.18**
٢٣	درجة الإنفتاح الاقتصادي الكلي	2	29	246806.72	209980.36	556.80	19.50**
٢٤	درجة الإنفتاح الاقتصادي الزراعي	2	29	5648.24	3400.63	5.86	33.58**

٢٥ درجة الإنفتاح الاقتصادي الغذائي	2	29	150.32	76.31	46.85	20.90**
٢٦ معدل التغطية الكلي	2	29	3358.40	499.72	488.75	84.03**
٢٧ معدل التغطية الزراعي	2	29	2216.10	742.55	926.12	24.01**
٢٨ معدل التغطية الغذائي	2	29	501.40	47.79	412.00	17.12**
٢٩ معدل النفاذ الكلي	2	29	70.00	41.02	16.12	21.03**
٣٠ معدل النفاذ الزراعي	2	29	68165.60	18.33	58913.77	19.04**
٣١ معدل النفاذ الغذائي	2	29	6.56	0.23	6.32	14.54**

SSE_1 = مجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي للخطأ لمعادلة فترة ما قبل الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)

SSE_2 = مجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي للخطأ لمعادلة فترة ما بعد الجات (١٩٩٥-٢٠١٢)

SSE = مجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي للخطأ لمعادلة الفترة بأكملها (١٩٨٠- ٢٠١٢)

$K = DF_1$ (عدد المشاهدات) ، $DF_2 = (T - 2K)$ حيث T = عدد معالم الدالة،

$$F_{Tabled} = F_{(K,T-2K)} = 2.89$$

Source: Calculated From FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes

٤

٤

المراجع

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .
٢- حمدي عبده علي الصوالحي(د)، آثار اتفاقية الجات علي الواردات الغذائية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس، العدد الأول، مارس ١٩٩٥.
٣- محمود محمد عبد الفتاح(د)، توفيق السيد سليم(د)، أثر قيام منظمة التجارة العالمية علي التجارة الخارجية والزراعية المصرية في الفترة من (١٩٨٧-٢٠٠٧)، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٤٦٩/٤٧٠ ، يناير/إبريل ٢٠٠٣.
4-FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes .

ECONOMIC RETURNS FOR THE APPLICATION OF THE GATT TO THE EGYPTIAN FOREIGN TRADE

Saleh, M.A. A.A.
Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

ABSTRACT

Seeks most states to increase the efficiency of its foreign trade to enter within the regional economic blocs and the conclusion of several international conventions such as the Convention GATT indicate that Convention from an economic perspective to it is a multilateral international agreement for the exchange of preferential advantages between Member States arising from the liberalization of foreign trade of the tariff and other restrictions.

And represented the research problem in low economic efficiency of the Egyptian foreign trade despite Egypt's attempts to increase the efficiency and those of its accession to the global economic blocs contemporary international variables such as the Convention and the GATT, Therefore, the goal of research to measure the economic returns to the application of the GATT to the Egyptian foreign trade during the period (1980-2012) to judge the economic efficiency of such trade through the study of some of the variables and metrics relating to such efficiency during the same period, and the development of some of the proposed scenarios for advancement, depending on inductive and statistical methods in the description and analysis of the study data in estimating directional relationship, as the use of the application of Chow Test test to identify the effects of structural changes to the application of the GATT during the same period mentioned on both the college and the agricultural and food foreign trade.

Show through this research to increase the average of each of the total agricultural and food exports, as well as the college and the agricultural and food imports, and GDP by about 923.34%, 368.13%, 758.38%, 150.55%, 193.10%, 420.10%, 787.06%, respectively after the application of the GATT compared with the pre-applied, Has also been reached to increase the average deficit value of total agricultural and food trade balance by about 48.20%, 156.02%, 382.52%, respectively, and increase the value of total agricultural and food foreign trade volume of about 231.47%, 219.15%, 450.85%, respectively, and attributed the increase in the size of those trade to increase the value of imports at a rate greater than the value of exports, after the application of the GATT compared to the period before the application.

The research also found also to a decrease in both the average temperature and total agricultural and food economic participation, as well as the average

inclination college, agricultural and food exports, and tilt the average college, agricultural and food imports, as well as the average degree of openness or economic on the outside, either in whole or in agricultural or food world exposure by about 39.13% , 12.17%, 11.45%, 23.21%, 58.77%, 29.35%, 74.10%, 69.48%, 54.15%, 69.43%, 67.95%, 51.69% respectively during the period after the application of the GATT compared to the period before the application, which indicates to low economic efficiency of foreign trade after the application of the Convention compared with the pre-applied.

And Shows the increasing average total agricultural coverage rate of about 196.54%, 35.64%, respectively, while decreasing the average food coverage rate shows about 26.03% during the period after the application of the GATT compared with the pre-application, which also refers to the low economic efficiency of foreign trade after the application of that Convention.

Show increasing marginal propensity for both the college and food exports, as well as food imports by about 56.88%, 23.38%, 5.35%, respectively, and decreasing marginal propensity of agricultural exports, as well as college and agricultural imports by about 27.04%, 74.42%, 92.80% respectively during the period after the application of the Convention compared to the period before the application

Finally showing decreasing average total food market access rate of about 98.57%, 23.08%, respectively, and increased the average agricultural market access rate of about 1723.26%, which indicates a decrease in economic efficiency of foreign trade college and food in particular.

The set of proposed scenarios put to promote economic efficiency Egyptian Foreign Trade under a set of assumptions has been reached that it can pursue a second scenario during the short period of time the current following the reduction of import policy in the absence of the ability to increase production during that period, and following the third scenario during the long period of time, which includes increasing the level of exports achieved by increasing and improving production and the low level of imports.

جدول رقم (٢) معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترتين (١٩٨٠-١٩٩٤)، (١٩٩٥-٢٠١٢).

م	المتغير التابع	الفترة	الصورة	المعادلـة	R^2	F	المتوسط	التغير السنوي	معدل التغير %	معامل الاختلاف	الفرق المطلق	الفرق النسبي
١	الصادرات الكليـة (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص^ر = ١٢٥١.٧٧ + ٦٨٢.٨٢س ر (١.٤٢)NS (٧.٢٨)**	٠.٩٠	٥٢.٩٤**	٦٧٤٥.٣٥	682	10.11	48.38	62282.32	923.34
		بعد الجات	التكعيبية	ص^ر = ٤٩٦٧١.٣٠ – ١٩٣٤٢.٩٣س ر + ٢٥١٦.٣٩س^ر - ٥٥.٧٤س^ر (٢.٦٣)** (-٢.٥٩)** (٣.٠٢)** (-٢.٠٢)NS	٠.٩٩	١٩٩.٧٢**	٦٩٠٢٧.٦٧	13376.88	19.38	91.79		
٢	الصادرات الزراعية (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص^ر = ٥٩٠.٦٢ + ٩٣.٤٢س ر (١.٢٣)NS (١.٨٣)NS	٠.٤٧	٣.٣٤NS	١٣٢٩.٣٨	93.42	7.03	62.79	4893.86	368.13
		بعد الجات	التربيعية	ص^هـ = ٢٢٠٥.٢٤ – ٣٣٢.٣٨س ر + ٦١.٣٠س^هـ (١.٣٥)NS (-٠.٩٠)NS (٣.٣٨)**	٠.٩٥	٦٩.٦٢**	٦٢٢٣.٢٤	832.32	13.37	79.01		
٣	الصادرات الغذائية (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص^ر = ٤١.٥٧ + ٦٤.٠٤س ر (٠.٥٩)NS (٨.٥٤)**	٠.٩٣	٧٢.٩٢**	٥٥٨.٣٨	64.04	11.47	53.41	4234.65	758.38
		بعد الجات	التربيعية	ص^هـ = ٢٢٨٥ – ٥٩٤.٤٦س ر + ٦٩.٩٢س^هـ (٢.٦٤)* (-٣.٠٣)** (٧.٢٩)**	٠.٩٨	٢١١.٥٥**	٤٧٩٣.٠٣	734.02	15.31	91.38		
٤	الواردات الكليـة (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص^ر = ١٢٧٧٢.٧١ – ٨٠٩١.٤١س ر (٥.٤٢)** (-٣.٢٣)**	٠.٦٨	١٠.٤٢**	٥٧٦٧٣.٦١	(8091.41)	14.03	83.39	86828.7	150.55
		بعد الجات	التربيعية	ص^هـ = ١١٣٣٠٠.٢٢ – ٢٦٦٤٤.٠٣س ر + ٢٤٤٩.٩٠س^هـ (٤.٦٣)** (-٤.٧٩)* (٩.٠٢)**	٠.٩٨	٢١٨.٨٨**	١٤٤٥٠٢.٣١	19904.07	13.77	87.21		
٥	الواردات الزراعية (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص^ر = ٢٩١٧.٤٣ + ٤٥٣.٣٨س ر (٥.٤٤)** (٧.٩٦)**	٠.٩٢	٦٣.٣١**	٧٦٠٤.٥٢	50453.38	663.47	49.88	14684.35	193.10
		بعد الجات	التربيعية	ص^هـ = ١٦٤٢٣.٠٨ – ١٨٧٣.١٢س ر + ٢٠٣.٤٩س^هـ (٥.٢٨)** (-٢.٦٥)* (٥.٩٠)**	٠.٩٧	١٢٤.٢٦**	٢٢٢٨٨.٨٧	1993.19	8.94	54.87		
٦	الواردات الغذائية (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص^ر = ٢٧١٢.٤٦ + ٣٦٤.٣٤س ر (٣.١٣)** (٣.٩٦)**	٠.٧٥	١٥.٦٤**	٥٥٨٤.٣٦	٣٦٤	6.52	38.17	23459.88	420.10
		بعد الجات	التربيعية	ص^هـ = ٢٢٨٦٧.٠٨ – ٤٤٦٢.٠٨س ر + ٤١٨.٩٣س^هـ (٢.٦٥)* (-٢.٢٨)NS (٤.٣٨)**	٠.٩٤	٥٣.٦٧**	٢٩٠٤٤.٢٤	3497.59	12.04	79.29		
٧	الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص^ر = ٢٣٧٦٦.٩٧ - ٣٤٨٢.٩٣س ر + ٨٦٩.٥٤س^ر (٦.٤٩)** (-٣.٥٨)** (١٥.٥٢)**	٠.٩٩	١٧٠٩.٢٨**	٦٧٤٧٤.٦٧	10429.71	15.46	73.18	531065.18	787.06
		بعد الجات	التربيعية	ص^ر = ٣٩٤٤٠٩.٠٥ – ٦٥٧٢٨.٢٤س ر + ٧١٤٠.٢١س^ر (٧.٩٣)** (-٥.٨٢)** (١٢.٩٤)**	٠.٩٩	٥٩٧.٢٨**	٥٩٨٥٣٩.٨٥	69935.75	11.68	70.51		

حيث ص^ر = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ ، س ر = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ....، ٣٣ (الفترة بأكملها).

س ر = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ....، ١٥ (الفترة الأولي ما قبل الجات). س ر = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ....، ١٨ (الفترة الثانية ما بعد الجات).

R^2 = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة NS : غير معنوي، (*) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠١ (**) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠٥.

القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإنحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة ، القيم الأخري بين القواس تشير إلي الإشارة السالبة.

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes

جدول رقم (٣): مقاييس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال فترة ما قبل الجات (١٩٨٠-١٩٩٤)، وما بعد الجات (١٩٩٥-٢٠١٢).

م	قيمة الميزان التجاري بالمليون جنيه			قيمة حجم التجارة الخارجية بالمليون جنيه			درجة المشاركة الاقتصادية (%)			الميل المتوسط للصادرات (%)			الميل المتوسط للواردات (%)		
	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي
١٩٨٠	(37365.43)	(18716.09)	(2301.58)	42362.35	19826.87	2648.60	88.20	94.40	86.90	15.15	3.37	1.05	241.67	116.83	15.01
١٩٨١	(78349.41)	(2663.40)	(2763.03)	84296.65	4025.92	3181.27	92.94	66.16	86.85	15.93	3.65	1.12	435.56	17.91	15.92
١٩٨٢	(95576.65)	(2772.74)	(2718.35)	102380.65	4239.66	3196.87	93.35	65.40	85.03	15.80	3.41	1.11	459.81	16.29	13.74
١٩٨٣	(116493.83)	(3014.74)	(2917.98)	124018.57	4714.52	3465.08	93.93	63.95	84.21	14.81	3.34	1.08	473.23	15.21	12.56
١٩٨٤	(132777.86)	(3993.01)	(3844.03)	140755.74	5903.09	4408.17	94.33	67.64	87.20	13.26	3.18	0.94	454.68	16.45	13.72
١٩٨٥	(152482.42)	(5020.59)	(4582.86)	164293.58	7137.19	5241.44	92.81	70.34	87.44	16.57	2.97	0.92	444.44	17.06	13.78
١٩٨٦	(16112.35)	(5524.19)	(4959.07)	27148.33	8041.13	5731.37	59.35	68.70	86.53	13.32	3.04	0.93	52.21	16.37	12.90
١٩٨٧	(16921.91)	(6402.33)	(5443.65)	36334.95	9356.63	6948.91	46.57	68.43	78.34	19.67	2.99	1.53	53.97	15.97	12.56
١٩٨٨	(15623.19)	(6410.46)	(8977.08)	25758.71	8866.42	10624.26	60.65	72.30	84.50	8.64	2.09	1.40	35.29	13.03	16.72
١٩٨٩	(12527.74)	(6889.87)	(6596.25)	26349.26	9669.53	7745.17	47.54	71.25	85.17	9.44	1.90	0.79	26.57	11.32	9.80
١٩٩٠	(18924.62)	(4749.89)	(6944.94)	33710.82	12912.33	8489.34	56.14	36.79	81.81	8.08	4.46	0.84	28.75	9.65	8.43
١٩٩١	(13407.57)	(6827.24)	(5997.20)	36751.99	9321.82	7452.48	36.48	73.24	80.47	10.61	1.13	0.66	22.80	7.34	6.11
١٩٩٢	(17406.76)	(7122.73)	(5520.16)	37658.76	9786.69	7517.48	46.22	72.78	73.43	7.73	1.02	0.76	21.01	6.45	4.97
١٩٩٣	(17099.38)	(6456.92)	(5074.21)	38060.78	8886.02	6919.63	44.93	72.66	73.33	7.17	0.83	0.63	18.87	5.25	4.10
١٩٩٤	(22854.80)	(7562.96)	(6749.34)	46403.20	11320.64	8571.06	49.25	66.81	78.75	7.22	1.15	0.56	21.25	5.79	4.70
١٩٩٥	(28316.64)	(9647.91)	(8420.66)	51743.34	13297.29	10604.42	54.73	72.56	79.41	6.13	0.96	0.57	20.96	6.01	4.98
١٩٩٦	(35929.84)	(11290.72)	(9660.76)	59995.04	14970.20	12106.04	59.89	75.42	79.80	5.62	0.86	0.57	22.39	6.13	5.08
١٩٩٧	(39705.36)	(10213.98)	(8552.96)	66446.58	13230.46	10384.14	59.76	77.20	82.37	5.41	0.61	0.37	21.49	4.75	3.83
١٩٩٨	(40139.11)	(9763.17)	(7958.59)	75112.07	13684.67	10492.23	53.44	71.34	75.85	6.56	0.74	0.47	21.60	4.39	3.46
١٩٩٩	(42706.84)	(9967.09)	(8666.85)	73021.74	13958.15	10561.45	58.49	71.41	82.06	5.36	0.71	0.34	20.48	4.23	3.40
٢٠٠٠	(34014.35)	(11359.53)	(9223.55)	68258.65	15000.77	11361.73	49.83	75.73	81.18	5.42	0.58	0.34	16.20	4.18	3.26
٢٠٠١	(44450.51)	(12280.63)	(32198.99)	81634.03	16694.51	34522.15	54.45	73.56	93.27	5.59	0.66	0.35	18.96	4.36	10.03
٢٠٠٢	(35336.43)	(11289.99)	(25259.57)	77627.15	18962.51	30138.15	45.52	59.54	83.81	5.96	1.08	0.69	15.93	4.27	7.81
٢٠٠٣	(28258.61)	(11163.39)	(13376.24)	101906.57	22035.95	19557.60	27.73	50.66	68.39	9.43	1.39	0.79	16.66	4.25	4.22
٢٠٠٤	(31993.04)	(10045.04)	(12527.76)	127438.22	25328.40	21429.38	25.10	39.66	58.46	10.46	1.67	0.98	17.47	3.88	3.72
٢٠٠٥	(53062.05)	(16005.08)	(15745.62)	176313.35	28508.54	25673.50	30.10	56.14	61.33	12.17	1.23	0.98	22.64	4.39	4.09
٢٠٠٦	(39620.90)	(18800.23)	(16559.64)	197346.90	31153.01	26834.78	20.08	60.35	61.71	13.57	1.06	0.88	20.39	4.30	3.73
٢٠٠٧	(61331)	(20907.28)	(24056.97)	243841.00	33059.56	34671.65	25.15	63.24	69.39	13.33	0.89	0.78	22.29	3.94	4.29
٢٠٠٨	(144691)	(23748.31)	(28139.36)	430743.00	36278.99	39211.60	33.59	65.46	71.76	18.16	0.80	0.70	36.53	3.81	4.28
٢٠٠٩	(115090)	(15598)	(36635.03)	384838.00	41798.00	55339.75	29.91	37.32	66.20	12.94	1.26	0.90	23.98	2.75	4.41
٢٠١٠	(145618)	(18525)	(47964.45)	455268.00	43565.00	68689.49	31.99	42.52	69.83	12.83	1.04	0.86	24.90	2.57	4.83
٢٠١١	(183094)	(31085)	(61636.02)	559796.00	63873.00	88900.76	32.71	48.67	69.33	13.73	1.20	0.99	27.08	3.46	5.49
٢٠١٢	(255186)	(37491)	(69938.67)	612210.00	67819.00	98592.03	41.68	55.28	70.94	11.58	0.98	0.93	28.12	3.41	5.46

*** القيم بين القواس تشير إلي الإشارة السالبة.**

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes

تابع جدول رقم (٣):

م	درجة الانفتاح الاقتصادي (%)			معدل التغطية %			الميل الحدي للصادرات (%)			الميل الحدي للواردات (%)			معدل النفاذ للاسواق (%)		
	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي	الكلي	الزراعي	الغذائي
١٩٨٠	256.82	120.20	16.06	6.27	2.88	7.01	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٨١	451.48	21.56	17.04	3.66	20.37	7.04	21.84	5.78	1.64	1905.29	(731.93)	22.84	0.01	(0.01)	0.07
١٩٨٢	475.61	19.70	14.85	3.44	20.92	8.09	15.00	1.83	1.06	618.41	5.66	(0.51)	0.02	0.32	(2.07)
١٩٨٣	488.03	18.55	13.64	3.13	21.99	8.57	9.27	3.00	0.88	547.54	9.22	6.02	0.02	0.32	0.15
١٩٨٤	467.94	19.62	14.65	2.92	19.30	6.84	4.85	2.25	0.18	353.70	23.21	20.02	0.01	0.10	0.01
١٩٨٥	461.01	20.03	14.71	3.73	17.41	6.70	34.48	1.86	0.85	389.01	20.35	14.14	0.09	0.09	0.06
١٩٨٦	65.52	19.41	13.83	25.51	18.55	7.22	(6.69)	3.45	0.98	(2359.93)	12.14	7.47	0.00	0.28	0.13
١٩٨٧	73.65	18.97	14.09	36.45	18.75	12.15	53.01	2.77	4.64	63.25	13.88	10.77	0.84	0.20	0.43
١٩٨٨	43.93	15.12	18.12	24.49	16.08	8.40	(49.91)	(2.68)	0.76	(63.88)	(2.59)	38.78	0.78	1.03	0.02
١٩٨٩	36.01	13.22	10.59	35.55	16.79	8.01	12.68	1.11	(1.71)	(8.61)	4.41	(18.09)	(1.47)	0.25	0.09
١٩٩٠	36.83	14.11	9.27	28.09	46.21	10.01	2.63	14.65	1.08	37.46	3.00	2.98	0.07	4.88	0.36
١٩٩١	33.41	8.47	6.77	46.54	15.45	10.82	23.16	(15.34)	(0.24)	(6.70)	(4.09)	(5.37)	(3.46)	3.75	0.04
١٩٩٢	28.73	7.47	5.74	36.78	15.75	15.32	(7.35)	0.40	1.29	11.66	1.81	(0.98)	(0.63)	0.22	(1.32)
١٩٩٣	26.04	6.08	4.73	38.00	15.83	15.39	2.35	(0.78)	(0.50)	0.31	(5.19)	(3.46)	7.50	0.15	0.15
١٩٩٤	28.47	6.95	5.26	34.00	19.90	11.89	7.70	3.95	(0.07)	41.94	10.53	9.90	0.18	0.38	(0.01)
١٩٩٥	27.09	6.96	5.55	29.26	15.90	11.48	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٩٦	28.01	6.99	5.65	25.09	14.01	11.23	1.38	0.06	0.56	34.23	7.15	5.92	0.04	0.01	0.10
١٩٩٧	26.90	5.36	4.20	25.19	12.87	9.67	4.07	(1.01)	(0.93)	15.57	(4.29)	(4.31)	0.26	0.24	0.22
١٩٩٨	28.16	5.13	3.93	30.34	16.72	13.73	20.86	2.29	1.78	23.06	0.01	(1.23)	0.90	266.18	(1.44)
١٩٩٩	25.84	4.94	3.74	26.19	16.68	9.85	(14.72)	0.22	(2.02)	1.51	1.51	2.46	(9.76)	0.15	(0.82)
٢٠٠٠	21.62	4.75	3.60	33.48	13.81	10.39	5.94	(0.53)	0.37	(20.33)	3.68	2.05	(0.29)	(0.14)	0.18
٢٠٠١	24.55	5.02	10.38	29.49	15.23	3.48	8.71	2.29	0.55	70.55	7.75	136.68	0.12	0.30	0.00
٢٠٠٢	21.89	5.35	8.50	37.44	25.36	8.81	11.60	7.40	5.80	(29.79)	2.90	(25.71)	(0.39)	2.55	(0.23)
٢٠٠٣	26.09	5.64	5.01	56.58	32.75	18.77	43.48	4.44	1.81	23.85	4.09	(31.15)	1.82	1.09	(0.06)
٢٠٠٤	27.93	5.55	4.70	59.87	43.21	26.21	16.59	3.36	2.07	22.27	1.65	0.78	0.74	2.03	2.66
٢٠٠٥	34.81	5.63	5.07	53.73	28.09	23.97	27.70	(2.77)	1.02	69.68	9.11	7.43	0.40	(0.30)	0.14
٢٠٠٦	33.96	5.36	4.62	66.56	24.73	23.68	23.10	(0.10)	0.23	5.09	3.64	1.32	4.54	(0.03)	0.18
٢٠٠٧	35.63	4.83	5.07	59.81	22.52	18.07	12.00	(0.10)	0.16	33.02	1.94	7.42	0.36	(0.05)	0.02
٢٠٠٨	54.69	4.61	4.98	49.71	20.87	16.44	50.20	0.18	0.22	131.03	2.94	4.18	0.38	0.06	0.05
٢٠٠٩	36.93	4.01	5.31	53.96	45.65	20.34	(3.20)	2.68	1.50	(14.83)	(0.52)	4.83	0.22	(5.19)	0.31
٢٠١٠	37.73	3.61	5.69	51.53	40.33	17.77	12.14	(0.35)	0.61	30.70	1.43	7.51	0.40	(0.25)	0.08
٢٠١١	40.81	4.66	6.48	50.71	34.53	18.11	20.29	2.35	1.98	42.98	9.95	10.26	0.47	0.24	0.19
٢٠١٢	39.70	4.40	6.39	41.16	28.80	17.00	(5.77)	(0.72)	0.41	36.53	3.04	5.28	(0.16)	(0.24)	0.08

* القيم بين القواس تشير إلي الإشارة السالبة.

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes

جدول رقم (٤): معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور مقاييس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترتين (١٩٨٠-١٩٩٤)، (١٩٩٥-٢٠١٢).

م	المتغير التابع	الفترة	الصورة	المعادلــة	R^2	F	المتوسط	التغير السنوي	معدل التغير %	معامل الاختلاف	الفرق المطلق	الفرق النسبي
١	قيمة الميزان التجاري الكلي (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص م = ١٢٦٤٧٠.٩٤ - ٨٧٧٣.٤ س م (٥.٣٧)** (-٣.٥٠)**	٠.٧١	١٢.٢٨**	(٥٠٩٢٨.٢٦)	(8773.4)	17.23	97.92	24546.39	48.20
		بعد الجات	التربيعية	ص م = ٩٥٤٠١.٤١ – ٢١٦٢٦.٥٩ س م + ٦٠٥.٧٥ س م ٢ (٤.٦١)** (-٤.٦)** (٧)**	٠.٩٦	٧٩.٣٥**	(٧٥٤٧٤.٦٥)	8882.66	1.77	86.79		
٢	قيمة الميزان التجاري الزراعي (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص م = ٢٣٢٩.٨١ + ٣٥٩.٩٦ س م (٤.٥١)** (٦.٥٧)**	٠.٨٨	٤٣.١٠**	(٦٢٧٥.١٤)	359.96	5.74	60.76	9790.49	156.02
		بعد الجات	التربيعية	ص هـ = ١٤٢١٧.٨٥ – ١٥٤٠.٧٤ س م + ١٤٢.٢٠ س م ٢ (٣.٨٥)** (-١.٨٤)NS (٣.٤٧)**	٠.٩١	٣٢.٦٤**	(١٦٠٦٥.٦٣)	1161.06	7.23	49.51		
٣	قيمة الميزان التجاري الغذائي (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص م = ٢٦٧٠.٨٩ + ٢٩٩.٩٦ س م (٣.١٩)** (٣.٣٧)**	٠.٧٠	١١.٣٨**	(٥٠٢٥.٩٨)	299.96	5.97	37.60	19225.23	382.52
		بعد الجات	التربيعية	ص هـ = ٢٠٥٨٢.٠٨ – ٣٨٦٧.٦٢ س م + ٣٤٩.٠١ س هـ ٢ (٢.٤٤)* (-٢.٠٢)NS (٣.٧٣)**	٠.٩٢	٣٦.١١**	(٢٤٢٥١.٢١)	(2763.57)	11.40	78.18		
٤	قيمة حجم التجارة الخارجية الكلية (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص م = ١٢٨٩٧٤.٤٨ – ٧٤٠٩.٤٢ س م (٥.٤٦)** (-٢.٩٥)**	٠.٦٥	٨.٧٠**	٦٤٤١٨.٩٦	(7409.42)	11,50	72.15	149111.02	231.47
		بعد الجات	التربيعية	ص هـ = ١٣١١٩٩.٠٤ – ١١٦٦١.٤٧ س م + ٣٢٩٤.٠٥ س هـ ٢ (٤.٠٦)** (-٤.٣٢)** (٩.٢)**	٠.٩٩	٢٨٢.٧١**	٢١٣٥٢٩.٩٨	30925.48	14.48	88.24		
٥	قيمة حجم التجارة الخارجية الزراعية (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص م = ٣٥٠٨.٠٥ + ٥٤٦.٨٠ س م (٤)** (٥.٨٦)**	٠.٨٦	٣٤.٣٤**	٨٩٣٣.٩٠	546.8	6.12	44.26	19578.21	219.15
		بعد الجات	التربيعية	ص هـ = ١٨٦٢٨.٣٢ – ٢٢٠٥.٥٠ س م + ٢٦٤.٧٩ س هـ ٢ (٥.٦١)** (-٢.٩٣)* (٧.١٩)**	٠.٩٨	٢١١.٢٤**	٢٨٥١٢.١١	2825.51	9.91	59.13		
٦	قيمة حجم التجارة الخارجية الغذائية (مليون جنيه)	قبل الجات	الخطية	ص م = ٢٧٥٤.٠٣ + ٤٢٨.٠٣ س م (٣.٠٦)** (٤.٤٨)**	٠.٧٩	٢٠.٠٣**	٦١٤٢.٧٤	428.03	6.97	38.85	27694.53	450.85
		بعد الجات	التربيعية	ص هـ = ٢٥١٥٢.٠٨ – ٥٠٥٦.٥٤ س م + ٤٨٨.٨٥ س هـ ٢ (٢.٨٣)* (-٢.٥٠)* (٤.٩٥)**	٠.٩٦	٧٢.٤٠**	٣٣٨٣٧.٢٧	4231.61	12.51	80.37		
٧	درجة المشاركة الاقتصادية الكلية (%)	قبل الجات	التربيعية	ص هـ = ١٢٣.٩٢ – ١٠.٣٦ س م + ٠.٣٣ س هـ ٢ (٩.٤٥)** (-٢.٩٧)** (١.٦٦)NS	٠.٩٠	٢٢.٨٠**	٦٣.٣٠	(5.08)	8.03	35.66	(24.77)	(39.13)
		بعد الجات	التربيعية	ص هـ = ٨٣.١٣ – ٨.١٣ س م + ٠.٣١ س هـ ٢ (١١.٧٩)** (-٥.٠٨)** (٣.٩٣)**	٠.٨٨	٢٤.٦٢**	٣٨.٥٣	(2.24)	5.81	35.61		
٨	درجة المشاركة الاقتصادية الزراعية (%)	قبل الجات	الخطية	ص م = ٦٥.٩٤ + ٠.١١ س م (١١.١٠)** (٠.١٨)NS	٠.٠٥	٠.٣NS	٦٧.٦٨	0.11	0.16	16.75	(8.24)	(12.17)
		بعد الجات	الخطية	ص هـ = ٧٩.٠٦ – ١.٨٩ س م (١٥.٤٠)** (-٤.٠٩)**	٠.٧٣	١٦.٧٣**	٥٩.٤٤	(1.89)	3.18	21.95		
٩	درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية (%)	قبل الجات	الخطية	ص م = ٨٩.٩١ - ٠.٨٩ س م (٤٤.٧٣)** (-٤.١٦)**	٠.٧٧	١٧.٢٩**	٨٢.٥٣	(0.89)	1.08	5.82	(9.45)	(11.45)
		بعد الجات	الخطية	ص هـ = ٨٤.٠٢ – ١.٠٧ س م (١٩.٣٣)** (-٢.٧٥)**	٠.٥٨	٧.٥٧**	٧٣.٠٨	(1.07)	1.46	12.59		

تابع جدول رقم (٤):

م	المتغير التابع	الفترة	الصورة	المعادلـــة	R^2	F	المتوسط	التغير السنوي	معدل التغير %	معامل الاختلاف	الفرق المطلق	الفرق النسبي
١٠	الميل المتوسط للصادرات الكلية (%)	قبل الجات	الخطية	ص$'_{ر}$ = ١٨.٦٦ - ٠.٧٨س$_{ر}$ (١١.٤٨)** (-٤.٥٢)	٠.٧٩	٢٠.٤٧**	١١.٥٩	(0.78)	6.73	34.95	(2.69)	(23.21)
		بعد الجات	التكعيبية	ص^{٨}هـ = ١١.٣٧ – ٣.٣٨س$_{ر}$ + ٠.٥١س$_{ر}$هـ - ٠.٠٢س$'_{ر}$هـ (٤.٣٠)** (-٣.٢٣)** (٤.٣٣)** (-٤.٩٥)**	٠.٩٥	٣٧.٣٣**	٨.٩	0.90	10.11	44.94		
١١	الميل المتوسط للصادرات الزراعية (%)	قبل الجات	الخطية	ص$'_{ر}$ = ٤.٢٥ - ٠.٢٠س$_{ر}$ (٨.٥٥)** (-٣.٨٧)**	٠.٧٥	١٤.٩٧**	(٢.٢٨)	(0.20)	8.77	49.40	(1.34)	(58.77)
		بعد الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ٠.٧٢ + ٠.٠٣س$_{ر}$ (٤.٧١)** (١.٩٨)^{NS}	٠.٤٦	٣.٩١**	٠.٩٤	0.03	3.19	30.95		
١٢	الميل المتوسط للصادرات الغذائية (%)	قبل الجات	الخطية	ص$'_{ر}$ = ١.٢٩ – ٠.٠٤س$_{ر}$ (٨.٨٦)** (-٢.٦١)*	٠.٦٠	٦.٧٩*	٠.٩٢	(0.04)	4,35	29.50	(0.27)	(29.35)
		بعد الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ٠.٣٢ + ٠.٠٤س$_{ر}$ (٣.٦٩)** (٤.٩٧)**	٠.٧٩	٢٤.٦٥**	٠.٦٥	0.04	6.15	37.11		
١٣	الميل المتوسط للواردات الكلية (%)	قبل الجات	التربيعية	ص$'_{ر}$ = ٧٦٥.٢٨ – ١٠٩.٣٢س$_{ر}$ + ٣.٩١س$'_{ر}$ (٦.٢٣)** (-٣.٣٥)** (٢.٠٨)^{NS}	٠.٩٠	٢٢.٤٩**	٨٣.٥٥	(46.76)	55.97	243.39	(61.91)	(74.10)
		بعد الجات	التكعيبية	ص^{٨}هـ = ٣٣.٦٧ – ٥.٧٧س$_{ر}$ + ٠.٦١س$_{ر}$هـ - ٠.٠٢س$'_{ر}$هـ (٤.٩٢)** (-٢.١٤)* (٢.٠٢)* (-١.٧٢)^{NS}	٠.٧٦	٥.٨**	٢١.٦٤	0.41	1.89	23.03		
١٤	الميل المتوسط للواردات الزراعية (%)	قبل الجات	الخطية	ص$'_{ر}$ = ٢١.٣٤ - ٠.٠٥س$_{ر}$ (٢٠)** (-٩.٢٣)**	٠.٩٤	٨٥.٢٢**	١٣.٣٧	(1.05)	7.85	204.43	(9.29)	(69.48)
		بعد الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ٥.٣٣ – ٠.١٣س$_{ر}$ (١٩.٩٠)** (-٥.٢٦)**	٠.٨١	٢٧.٧١**	٤.٠٨	(0.13)	3.19	21.93		
١٥	الميل المتوسط للواردات الغذائية (%)	قبل الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ١٨.٢٩ – ٠.٨٩س$_{ر}$ (١٢.٩١)** (-٥.٩٢)**	٠.٨٦	٣٤.٩٨**	١٠.٠١	(0.89)	8.89	42.99	(5.42)	(54.15)
		بعد الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ٤.٦٣ + ٠.٠٢س$_{ر}$ (٤.٦٨)** (٠.١٨)^{NS}	٠.٠٥	٠.٠٣^{NS}	٤.٥٩	0.02	0.44	36.74		
١٦	درجة الإنفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الكلي على الخارج (%)	قبل الجات	الخطية	ص$'_{ر}$ = ٤٩٤.٤٩ – ٣٧.٠٣س$_{ر}$ (٧.١٦)** (-٤.٨٨)**	٠.٨٠	٢٣.٧٧**	١٠١.٠١	(37.03)	(36.66)	203.91	(70.13)	(69.43)
		بعد الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ٢١.١٢ + ١.١٢س$_{ر}$ (٧.٢٨)** (٤.١٩)**	٠.٧٢	١٧.٥٨**	٣٠.٨٨	1.12	3.63	26.85		
١٧	درجة الإنفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الزراعي على الخارج (%)	قبل الجات	التكعيبية	ص$'_{ر}$ = ١٢٥.٠٢ – ٤٢.٨٩س$_{ر}$ + ٥.٠٢س$'_{ر}$ - ٠.١٨س$'_{ر}$ (٥.٢٤)** (-٣.٤٣)** (٢.٨٢)** (-٢.٤٨)*	٠.٨٣	17.58**	١٥.٨٨	2.87	18.07	174.50	(10.79)	(67.95)
		بعد الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ٦.٢٧ – ٠.١٢س$_{ر}$ (٢١.٠٦)** (-٤.٢٦)**	٠.٧٣	١٨.١٤**	5.09	(0.12)	(13.95)	16.90		
١٨	درجة الإنفتاح أو الانكشاف الاقتصادي الغذائية على الخارج (%)	قبل الجات	الخطية	ص$'_{ر}$ = ١٨.٨٩ - ٠.٨٧س$_{ر}$ (١٤.٣٥)** (-٥.٩٨)**	٠.٨٦	٣٥.٨٠**	١٠.٩٧	(0.87)	(7.93)	41.20	(5.67)	(51.69)
		بعد الجات	الخطية	ص^{٨}هـ = ٥.٠٧ + ٠.٠٥س$_{ر}$ (٦.٠٢)** (٠.٥٨)^{NS}	٠.١٤	٠.٣٣^{NS}	5.3	0.05	2.98	31.70		

تابع جدول رقم (٤):

م	المتغير التابع	الفترة	الصورة	المعادلـــة	R^2	F	المتوسط	التغير السنوي	معدل التغير %	معامل الاختلاف	الفرق المطلق	الفرق النسبي
١٩	معدل التغطية الكلية (%)	قبل الجات	التكعيبية	ص$^{\wedge}_{ر}$ = ١٠.٦٩ – ٧.٤ س$_{ر}$ + ١.٧٤ س$^{٢}_{ر}$ – ٠.٠٨ س$^{٣}_{ر}$ (٠.٦٦) (-١) (١.٧٩) (-٢.٠٣)	٠.٩٢	١٩.٢٧**	١٣.٨٧	5.08	36.63	116.46	27.26	196.54
		بعد الجات	التربيعية	ص$^{\wedge}_{ر}$ = ٢٢.٩٥ – ٣.٩٤ س$_{ر}$ + ١.١١ س$^{٢}_{ر}$ – ٠.٠٥ س$^{٣}_{ر}$ (٢.٤٨)* (-٠.٨٩) (٢.٢٢) (-٢.٨٩)**	٠.٩١	٢٣.٠١**	٤١.١٣	3.61	8.78	33.84		
٢٠	معدل التغطية الزراعي (%)	قبل الجات	التكعيبية	ص$^{\wedge}_{ر}$ = ٣٠.٠٨ – ٥.٤٢ س$_{ر}$ + ٠.٧٩ س$^{٢}_{ر}$ – ٠.٠٣ س$^{٣}_{ر}$ (١.٥١) NS (-٠.٦٠) NS (٠.٦٦) NS (-٠.٧٠) NS	٠.٢٣	٠.١٩ NS	١٧.٠٦	1.46	8.56	51.13	6.08	35.64
		بعد الجات	الخطية	ص$^{\wedge}_{هـ}$ = ١٠.٩٤ + ١.٤٧ س$_{هـ}$ (٢.٥٢)* (٣.٧٨)**	٠.٧٠	١٤.٣٢**	٢٣.١٤	1.47	6.35	45.69		
٢١	معدل التغطية الغذائي (%)	قبل الجات	الخطية	ص$^{\wedge}_{ر}$ = ٥.١٣ + ٠.٥٤ س$_{ر}$ (٤.١٢)** (٤.١١)**	٠.٧٦	١٦.٥٨**	١٩.٠٩	0.54	2.83	32.10	(4.97)	(26.03)
		بعد الجات	الخطية	ص$^{\wedge}_{هـ}$ = ٨.٧٦ + ٠.٧٠ س$_{هـ}$ (٣.٠٣)** (٢.٦٩)*	٠.٥٧	٧.٢٤*	١٤.١٢	0.70	4.96	43.05		
٢٢	معدل النفاذ الكلي (%)	قبل الجات	التربيعية	ص$^{\wedge}_{ر}$ = ٠.٠٧ – ٠.٣٠ س$_{ر}$ + ٠.٠٣ س$^{٢}_{ر}$ (٠.٣٠) NS (-٠.٤٨) NS (٠.٧٩) NS	٠.٤٥	١.٣٦ NS	٠.٢٨	0.18	64,29	824.14	(0.28)	(98.57)
		بعد الجات	التكعيبية	ص$^{\wedge}_{هـ}$ = ٠.٥٤ – ٠.٢٩ س$_{هـ}$ + ٠.٠٦ س$^{٢}_{هـ}$ – ٠.٠٠٣ س$^{٣}_{هـ}$ (٠.٢٧) NS (-٠.٣٦) NS (٠.٦٦) NS (-٠.٨٦) NS	٠.٤٢	٠.٩٣ NS	٠.٠٠٤	0.04	1000.00	67618.85		
٢٣	معدل النفاذ الزراعي (%)	قبل الجات	التكعيبية	ص$^{\wedge}_{ر}$ = ٣.٣٠ – ١.٩٣ س$_{ر}$ + ٠.٣١ س$^{٢}_{ر}$ – ٠.٠١ س$^{٣}_{ر}$ (١.٠٦) NS (-١.٣٥) NS (١.٦٧) NS (-١.٨٢) NS	٠.٦١	٢ NS	٠.٨٦	1.11	129.07	175.57	14.82	1723.26
		بعد الجات	التربيعية	ص$^{\wedge}_{هـ}$ = ٨٥.٧٩ – ١١.٩٢ س$_{هـ}$ + ٠.٤٠ س$^{٢}_{هـ}$ (١.٢٩) NS (-٠.٧٩) NS (٠.٥٤) NS	٠.٣٤	٠.٩٢**	١٥.٦٨	(4.32)	(27.55)	411.70		
٢٤	معدل النفاذ الغذائي (%)	قبل الجات	الخطية	ص$^{\wedge}_{ر}$ = ٠.١ + ٠.٠٠١ س$^{٢}_{ر}$ (١.١٢)** (٠.١٤)	٠.٠٤	٠.٠٢**	(٠.١٣)	0.001	0.77	513.24	(0.03)	(23.08)
		بعد الجات	الخطية	ص$^{\wedge}_{هـ}$ = ٠.٢١ + ٠.٠٠٤ س$^{٢}_{هـ}$ (٠.٥٨) NS (٠.١٣) NS	٠.٠٣	٠.٠٢**	٠.١	0.004	4	812.65		

حيث ص$^{\wedge}_{ر}$= القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ ، س$_{ر}$= متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ....، ٣٣ (الفترة بأكملها).

س$_{ر}$= متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ....، ١٥ (الفترة الأولي ما قبل الجات). س$_{ر}$= متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ....، ١٨ (الفترة الثانية ما بعد الجات).

R^2 = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة NS : غير معنوي، (**) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠١ (*) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠٥.

القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإنحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة ، القيم الأخري بين القواس تشير إلي الإشارة السالبة.

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes

جدول رقم (٥): معدلات النمو الحالية للمتغيرات المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) ومعدلات النمو المقترحة للنهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية بعد تلك الفترة. (القيمة: بالمليون جنيه)

م	المتغيرات	المعادلـــــة	R^2	F	معدل النمو الحالي	معدل النمو المقترح
١	الصادرات الكلية	لوص$_{هـ}$^ = ١١.٧٤ + ٠.٠٧٨س$_{هـ}$ (١٣٤.٩٠)** (٢.٩٦)^{NS}	٠.٨٦	٨.٧٧^{NS}	%8	%12
٢	الصادرات الزراعية	لوص$_{هـ}$^ = ٨.٨٠ + ٠.١٩٩س$_{هـ}$ (٣٣.٦١)** (٢.٥٢)^{NS}	٠.٨٢	٦.٣٧^{NS}	%20	%30
٣	الصادرات الغذائية	لوص$_{هـ}$^ = ٨.٥٤ + ٠.٢٢٨س$_{هـ}$ (٥٧.٠٤)** (٥.٠٥)*	٠.٩٥	٢٥.٥٠*	%23	%35
٤	الواردات الكلية	لوص$_{هـ}$^ = ١٢.٣٢ + ٠.١٢٢س$_{هـ}$ (٩٨.٥٤)** (٣.٢٣)*	٠.٨٨	١٠.٤٢*	%12	%6
٥	الواردات الزراعية	لوص$_{هـ}$^ = ١٠.٠٢ + ٠.١٦٣س$_{هـ}$ (٦٧.٢٢)** (٣.٦٢)*	٠.٩٠	١٣.١١*	%16	%8
٦	الواردات الغذائية	لوص$_{هـ}$^ = ١٠.٢٤ + ٠.٢٣٣س$_{هـ}$ (١٥٦.٥٢)** (١١.٧٩)**	٠.٩٩	١٣٩.٠٩**	%23	%11

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes

جدول رقم (٦): سيناريوهات النهوض بالكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية بعد عام ٢٠١٢ وتاثيرها علي مقاييس تلك الكفاءة الاقتصادية.

م	المتغيرات	الوضع الحالي (كمتوسط للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢)			السيناريو الأول					
		أ	ب	ج	أ	معدل التغير %	ب	معدل التغير %	ج	معدل التغير %
١	قيمة الميزان التجاري (مليون جنيه)	(168735.80)	(25289.46)	(48862.71)	(١٤٩٥٤٥.٦٩)	(١١.٣٧)	(٢١٤٨٢.٨٦)	(١٥.٠٥)	(٤٥١٣٨)	(٧.٦٢)
٢	قيمة حجم التجارة (مليون جنيه)	488571	50666.80	70146.73	٥٠٧٧٦١.١١	٣.٩٣	٥٤٤٧٣.٤	٧.٥١	٧٣٨٧١.٤٣	٥.٣١
٣	درجة المشاركة الاقتصادية (%)	33.75	48.89	69.59	٥٠.٢٦	٤٨.٩٢	٦٨.٨٢	٤٠.٧٦	٩٤.٦٨	٣٦.٠٥
٤	الميل المتوسط للصادرات (%)	13.68	1.04	0.87	١٥.٠٥	١٠.٠١	١.١٩	١٤.٤٢	١.٢١	٣٩.٠٨
٥	الميل المتوسط للواردات (معدل التبعية)(%)	27.80	3.17	4.87	٢٧.٦٢	(٠.٦٥)	٣.١٩	٠.٦٣	٥	٢.٦٧
٦	معدل الانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي(%)	41.52	4.24	5.74	٤٢.٦٧	٢.٧٧	٤.٥٨	٨.٠٢	٦.٢١	٨.١٩
٧	معدل التغطية (%)	49.21	32.84	17.88	٥٤.٥	١٠.٧٥	٤٣.٤٣	٣٢.٢٥	٢٤.١٤	٣٥.٠١

م	المتغيرات	السيناريو الثانـــي						السيناريو الثالـــث					
		أ	معدل التغير %	ب	معدل التغير %	ج	معدل التغير %	أ	معدل التغير %	ب	معدل التغير %	ج	معدل التغير %
١	قيمة الميزان التجاري (مليون جنيه)	(١٤٩٠١٦.٦)	(١١.٦٩)	(٢٢٢٥١.٢١)	(١٢.٠١)	(٤٢٣١٧.١٩)	(١٣.٤٠)	(١٢٩٨٢٦.٤٨)	(٢٣.٠٦)	(١٨٤٤٤.٦١)	(٢٧.٠٧)	(٣٨٥٩٢.٤٨)	(٢١.٠٢)
٢	قيمة حجم التجارة (مليون جنيه)	٤٦٨٨٥١.٨	(٤.٠٤)	٤٧٦٢٨.٥٥	(٦)	٦٣٦٠١.٢١	(٩.٣٣)	٤٨٨٠٤١.٩١	(٠.١١)	٥١٤٣٥.١٥	١.٥٢	٦٧٣٢٥.٩١	(٤.٠٢)
٣	درجة المشاركة الاقتصادية (%)	٥٤.٤٣	٦١.٢٧	٧٨.٧٢	٦١.٠١	١٠٩.٩٦	٥٨.٠١	٥٢.٢٩	٥٤.٩٣	٧٢.٨٩	٤٩.٠٩	١٠٣.٨٨	٤٩.٢٧
٤	الميل المتوسط للصادرات (%)	١٣.٤٤	(١.٧٥)	١.٠٧	٢.٨٨	٠.٨٩	٢.٣٠	١٥.٠٥	١٠.٠١	١.٣٩	٣٣.٦٥	١.٢١	٣٩.٠٨
٥	الميل المتوسط للواردات (معدل التبعية)(%)	٢٥.٩٦	(٦.٦٢)	٢.٩٤	(٧.٢٦)	٤.٤٥	(٨.٦٢)	٢٥.٩٦	(٦.٦٢)	٢.٩٤	(٧.٢٦)	٤.٤٥	(٨.٦٢)
٦	معدل الانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي(%)	٣٩.٤	(٥.١١)	٤	(٥.٦٦)	٥.٣٤	(٦.٩٧)	٤١.٠١	(١.٢٣)	٤.٣٢	١.٨٩	٥.٦٦	(١.٣٩)
٧	معدل التغطية (%)	٥١.٧٦	٥.١٨	٣٦.٣٢	١٠.٦٠	٢٠.٠٩	١٢.٣٦	٥٧.٩٨	١٧.٨٢	٤٧.٢١	٤٣.٧٦	٢٧.١٣	٥١.٧٣

الوضع الحالي (كمتوسط للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢) **أ- معدل نمو الصادرات الكلية ٨%، ومعدل نمو الواردات الكلية ١٢%.ب- معدل نمو الصادرات الزراعية ٢٠%، معدل نمو الواردات الزراعية ١٦%.**
ج- معدل نمو الصادرات الغذائية ٢٣% ، معدل نمو الواردات الغذائية ٢٣%

السيناريو الأول: **أ- زيادة قيمة الصادرات الكلية بمعدل نمو ١٢% مع ثبات قيمة الواردات الكلية.** **ب- زيادة قيمة الصادرات الزراعية بمعدل نمو ٣٠% مع ثبات قيمة الواردات الزراعية.**
ج- زيادة قيمة الصادرات الغذائية بمعدل نمو ٣٥% مع ثبات قيمة الواردات الغذائية.

السيناريو الثاني: **أ- ثبات قيمة الصادرات الكلية مع انخفاض قيمة الواردات الكلية بمعدل نمو ٦%.** **ب- ثبات قيمة الصادرات الزراعية مع انخفاض قيمة الواردات الزراعية بمعدل نمو ٨%.**
ج- ثبات قيمة الصادرات الغذائية مع انخفاض قيمة الواردات الغذائية بمعدل نمو ١١%.

السيناريو الثالث: **أ- زيادة قيمة الصادرات الكلية بمعدل نمو ١٢% مع انخفاض قيمة الواردات الكلية بمعدل نمو ٦%.**
ب- زيادة قيمة الصادرات الزراعية بمعدل نمو ٣٠% مع انخفاض قيمة الواردات الزراعية بمعدل نمو ٨%.
ج- زيادة قيمة الصادرات الغذائية بمعدل نمو ٣٥% مع انخفاض قيمة الواردات الغذائية بمعدل نمو ١١%.

*** القيم بين القواس تشير إلي الإشارة السالبة.**

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من FAO, Trade Year Book , United Nation ,Roma , Italy , Different Volumes

1420 1421 1422 1423 1424 1425 1426 1427 1428 1429 1430 1431 1432 1433 1334 1435

1436 1437 1438 1439 1440 1441 1442 1443 1444 1445 1446 1447 1448 1489